المنتدى الاسرائيلي

مدار

الثلاثاء ٢٠٢١/٢/٢٣ الموافق ١١ رجب ١٤٤٢هـ العدد ٤٧٩ السنة التاسعة عشرة

ملحق أسبوعي يوزع الكترونياً يصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

كيف بدأت الجريمة المنظّمة في إسرائيل؟

صفحة (٣)

الأركيولوجيا في خدمة الصهيونية: خرافة متسادا نموذجاً

صفحة (٤)

نفتالي بينيت.. بين رئاسة الحكومة والانتخابات الخامسة!

نفتالي بينيت: ثقل متأرجح.

كتب خلدون البرغوثي:

برز اسم أفيغدور ليبرمان، زعيم حزب «إسرائيل بيتنا»، في الجولات الانتخابية الثلاث في إسرائيل باعتباره بيضة القبان التي يمكن أن ترجح كفة إحدى الكتلتين (اليمين بزعامة بنيامين نتنياهو، والوسط- يسار بزعامة بيني غانتس) لتشكيل ائتلاف حكومي، لكن التحولات الناتجة عن شق غانتس حزب «أزرق أبيض» وتشكيله ائتلافا حكوميا مع نتنياهو، وانشقاق جدعون ساعر عن الليكود وتشكيله حزبا جديدا بات محسوبا على كتلة «رافضي بقاء نتنياهو في الحكم»، هذه التحولات نحّت بشكل كبير ليبرمان عن كونه بيضة القبان ووضعته في إطار كتلة مناهضي نتنياهو، ودفعت هذه التطورات من ناحية ثانية بزعيم حزب «يمينا» نفتالي بينيت إلى الواجهة كبيضة قبان جديدة بدل ليبرمان رغم اعتباره أكثر قربا لنتنياهو من مناهضيه.

وفيما كانت استطلاعات الرأي في الانتخابات السابقة بجولاتها الثلاث تضع ليبرمان خارج الكتلتين المتنافستين، بات بينيت يحتل هذا الموقع في الاستطلاعات الحالية، لكن الفرق بينه وبين ليبرمان أن انحياز الأخير لإحدى الكتلتين كان كافيا لترجيح كفتها في معظم الاستطلاعات والسيناريوهات، أما نفتالي بينيت ففي معظم الاستطلاعات قد لا يرجح كفة كتلة اليمين (مريدي نتنياهو) تحديدا، في مواجهة كتلة (رافضي بقاء نتنياهو في الحكم). وحسب رصد هيئة البث الإسرائيلية لكافة استطلاعات الرأي منذ بداية الشهر الحالي حتى الآن، فإن معدل ما يمكن أن تحصل عليه كتلة اليمين (الليكود والأحزاب الحريدية والصهيونية الدينية و«يمينا») يتأرجح بين ٥٨,٤ – ٥٩,٨ مقعد، وهذه ليست كافية لتشكيل ائتلاف حكومي حسب قانون أساس: الحكومة.

بينيت.. من وزير في حكومة نتنياهو إلى ند سياسي

دخل بينيت عالم السياسة في إسرائيل من الباب الذي أتاحه له نتنياهو بصفته زعيما للمعارضة في الكنيست عام ٢٠٠٥، بتكليفه مهام إدارة طاقمه. وبينيت ذو خلفية عسكرية (رائد في الاحتياط من وحدة استطلاع هيئة الأركان العامة «سييرت متكال»)، كما أسس وعمل في شركتين في مجال الأمن الإلكتروني.

انتخب عضوا في الكنيست الـ١٩ في انتخابات ٢٠١٣ على رأس حزب «البيت اليهودي» وحصل على ١٢ مقعدا. وتولى عدة وزارات في حكومات نتنياهو. كما أصبح عضوا في المجلس الوزاري السياسي- الأمني ورئيس المجلس الوزاري المصغر لخفض غلاء المعيشة، وبعد مخاضات ومعارك سياسية أسس هو وأييلت شاكيد حزب «يمينا» الذي يقوده حاليا وحصل في الانتخابات الأخيرة في أيار ٢٠٢٠ على ستة مقاعد، وانشق عنه ثلاثة من أعضائه فبقي بينيت وشاكيد ومتان كهانا حاليا ممثلين للحزب في الكنيست.

فشل بينيت وشاكيد في الانتخابات العامة التي جرت في نيسان ٢٠١٩ في الحصول على أي مقعد لحزبهما الذي شكلاه باسم «اليمين الجديد» - بعد انشقاقهما وهما وزيران عن حزب «البيت اليهودي»، وباتا وزيرين غير أعضاء في الكنيست، وانتهى بهما الأمر إلى الطرد من الحكومة بقرار من نتنياهو. ثم تراجع عن هذه الخطوة خوفا من انضمامها إلى حزب «أزرق أبيض» بزعامة غانتس، وعرض على بينيت وزارة الدفاع.

سبق ذلك، تصاعد المواجهات على السياج المحيط بقطاع غزة ضمن فعاليات «مسيرات العودة» وبعض المواجهات العسكرية التي شملت إطلاق الصواريخ من قطاع غزة. وصعّد بينيت من انتقاداته لسلفه في وزارة الدفاع أفيغدور ليبرمان، واتهمه بالعجز عن الانتصار في مواجهة الفلسطينيين في غزة، مطالبا نتنياهو بسحب هذه الوزارة من ليبرمان وتكليفه بها. ونقلت صحيفة «يديعوت أحرونوت» عن بينيت قوله «توجهت بطلب إلى رئيس الحكومة كي يكلفني بمهام وزير الدفاع من أجل تحقيق هدف واحد فقط، هو إعادة إسرائيل إلى الانتصار، ولتغيير مسيرة السفينة الأمنية الوطنية».

واستمرت انتقادات بينيت لليبرمان وأحيانا لنتنياهو، حتى تسلم وزارة الدفاع.

انعكست تصريحات بينيت هذه في استطلاعات الرأي لصالحه قبل تسلمه وزارة الدفاع، فصعد حسب استطلاع لصحيفة «مكور ريشون» في شهر حزيران ٢٠١٩ من ثمانية إلى عشرة مقاعد تاركا ليبرمان خلفه بستة مقاعد، الأمر الذي دفع ليبرمان لاحقا إلى تبني خطاب بينيت التصعيدي في محاولة منه لاستعادة بعض تأييد الإسرائيليين له عبر الادعاء أن نتنياهو هو الذي يمنعه من الرد بشدة على «مسيرات العودة» وإطلاق البالونات الحارقة من القطاع، وصولا الى استقالة ليبرمان من وزارة الدفاع في تشرين الثاني ٢٠١٨ ودخول إسرائيل في ثلاث جولات انتخابية.

ومع شعور نتنياهو بالضيق بسبب تصريحات بينيت المنتقدة لسياساته تجاه قطاع غزة (عبر انتقاد ليبرمان) من ناحية، وخوفه من انضمام بينيت إلى «أزرق أبيض» من ناحية أخرى، تم تكليفه بوزارة الدفاع في تشرين الثاني ٢٠١٩، فكان أداؤه نسخة ثانية عن أداء ليبرمان الذي كان محكوما باعتبارات نتنياهو السياسية لتجنب مواجهة عسكرية في قطاع غزة في ظل أجواء انتخابية. دفع هذا الأمر بينيت نفسه لاحقا لتكرار اتهامات ليبرمان لنتنياهو بأنه هو الذي كان يكبل يديه تجاه شن عملية عسكرية ضد القطاع. ونقل موقع صحيفة «يديعوت أحرونوت» عن بينيت قوله في أيار ٢٠٢٠ إن «نتنياهو ضعيف في مواجهة حماس، سنذهب إلى صفوف المعارضة»، تاركا الائتلاف الحكومي.

التقارب والتباعد بين نتنياهو وبينيت لم يكن محصورا في المستوى السياسي، بل تعداه إلى المستوى الشخصي، ويبدو أن أثره بقي حاضرا في علاقتهما. والقناة الثانية عشرة العبرية كشفت في كانون الأول ٢٠١٩ أن نتنياهو طلب من شاؤول ألوفيتش، مالك موقع «واللا» الإخباري، مهاجمة جيلات، زوجة نفتالي بينيت، والتشكيك بالتزامها بتعاليم الدين اليهودي، الأمر الذي أغضب بينيت ودفعه لمطالبة نتنياهو بالاعتذار لزوجته، واصفا محاولة إلحاق الأذى بها بأنها «تصرف حقير وجبان»!

بينيت رئيسا للحكومة!

لا يخفي نفتالي بينيت طموحه في الوصول لمنصب رئيس الحكومة، فهو يصف نفسه على حساباته الشخصية الموثقة على مواقع التواصل الاجتماعي، بأنه «مرشح لرئاسة الحكومة، وزير الدفاع العشرون لدولة إسرائيل، رئيس حزب يمينا...»، إضافة إلى وجود موقع إلكتروني يقود إلى حسابات بينيت هذه، وهو تحت عنوان «نفتالي بينيت لرئاسة الحكومة».

مع ذلك، يحاول بينيت حاليا إظهار أنه على مسافة واحدة - نوعا ما- من طرفي التنافس (كتلة مريدي نتنياهو وكتلة مناهضيه)، لذلك فإنه يتعرض لضغوط من الطرفين لاتخاذ موقف صريح. ويضغط مناهضو نتنياهو تحديدا على بينيت لتحديد موقفه من نتنياهو بشكل خاص.

ففي رسالة رسمية وجهها ليبرمان بتاريخ ١٧ شباط الحالي لبينيت طالبه بالإعلان عن موقفه تجاه مشروعي قانونين يمكن أن يمنعا أو يمنحا نتنياهو الحصانة من المحاكمة، والقانونان هما تعديل قانون الحصانة الحالي لأعضاء الكنيست، أو القانون الفرنسي الذي يمنع محاكمة رئيس حكومة خلال فترة توليه منصبه.

وطالب ليبرمان بينيت حسب صحيفة «معاريف» التي نشرت الرسالة، بضرورة الإفصاح لجمهور الناخبين عن موقفه من مشروعي القانونين. لكن حزب «يمينا» تهرب من الإجابة عن تساؤلات ليبرمان وكتب: «يا إيفيت (اسم ليبرمان الروسي)، بينيت مشغول حاليا في معالجة مصادر دخل مواطني إسرائيل، عليك التوجه بالسؤال إلى إسماعيل هنية فلديك الكثير من وقت الفراغ لألاعيبك».

في المقابل، يسعى المنشق عن الليكود ومؤسس حزب «أمل جديد» جدعون ساعر إلى استقطاب بينيت، وكتب في تغريدة على «تويتر» الخميس الماضي: «نفتالي بينيت.. من المهم لإسرائيل أن نكون معا ونحدث تغييرا في الدولة. مصلحة الدولة تقتضي تغيير نتنياهو من أجل توحيد الشعب وإقامة حكومة مستقرة. حزب 'أمل جديد' سيركز على ذلك فقط. وأنت لست نداً لنا، واستمرار الصراع بيننا يخدم نتنياهو وحده. لذلك سنوقف من ناحيتنا هذا الصراع، حتى لو كان من طرف واحد».

وجاءت هذه الرسالة من ساعر لبينيت بعد يوم واحد من اتهامه لساعر بمحاولة تشويهه عبر نشر معلومات مسيئة له عبر صفحات مجهولة، ممولة، تبين لاحقا بعد تحقيق لجنة الانتخابات الإسرائيلية أن بعض ممولي المنشورات المسيئة لبينيت هم محامون يمثلون حزب ساعر.

وحسب القناة الثانية عشرة التي نشرت هذه التفاصيل فإن حزب «أمل جديد» اتهم بينيت بأنه «يخدم نتنياهو ويسعى إلى القضاء على فرصة من قد يشكل بديلا له».

رئيس حكومة بعشرة مقاعد!

يقول الكاتب شموئيل روزنر في تحليل نشرته صحيفة «معاريف» إن قادة الحكومات الإسرائيلية الذين اعتبر فوزهم بالانتخابات انقلابا سياسيا، كانوا مدعومين بعشرات أعضاء الكنيست من أحزابهم (مناحيم بيغن- ٤٣ عضو كنيست عام ١٩٧٧، إسحاق رابين- ٤٤ عضو كنيست عام ١٩٩٢، نتنياهو- ٢٧ عضو كنيست عام ٢٠٠٩) لكن حاليا يسعى بينيت لأن يصبح رئيسا للحكومة بعشرة أعضاء كنيست من حزبه الذي سيحتل الموقع الرابع بعد الليكود و«يوجد مستقبل» و«أمل جديد»، حسب معظم استطلاعات الرأي.

روزنر يضيف: «يمكن أن تسموا ذلك وقاحة إسرائيلية.. سموها ما شئتم، لكن هذا ما يريده بينيت»، ويضيف أن لا مانع قانونيا يحول دون حدوث ذلك طالما أن هذا الائتلاف قد يحصل على ثقة الكنيست. من ناحية سياسية، يرى روزنر أن الحسابات قد تتيح لبينيت محاولة وضع رئاسة الحكومة هدفا له، حتى لو أثار ذلك سؤالا حول شرعية استغلال رئيس حزب متوسط إلى صغير وضعا سياسيا معقدا كي يصبح رئيسا لحكومة الجميع، بعشرة أو باثني عشر مقعدا في الكنيست.

هل سيقبل نتنياهو ذلك؟

إذا سعى بينيت إلى تناوب رئاسة الحكومة فإنه قد يقترح على نتنياهو تولي المنصب مدة ثلاث سنوات، وهو سنة واحدة، حسب عدد مقاعد حزبيهما، ٣٠ لليكود، و١٠ لـ«يمينا»، لكن سيشترط بينيت أن يتولى هو السنة الأولى في الحكومة الجديدة، كما يقول روزنر. نتنياهو سيتفرغ في هذه السنة لمحاكمته، وقد يتولى رئاسة لجنة الخارجية والأمن لأنه لا يستطيع تولي أي منصب وزاري كونه يواجه تهما جنائية.

هذا هو السيناريو الذي قد يضع بينيت في حكومة واحدة مع نتنياهو، وفي المقابل يطرح روزنر سيناريو آخر، قد يحرم بينيت من محاولة ابتزاز الأحزاب الكبيرة (الليكود و«يوجد مستقبل»)، وذلك باتفاق نتنياهو ولبيد على أمر واحد يعلنانه بعد الانتخابات، وهو أن الليكود أو «يوجد مستقبل» فقط، بصفتهما الحزبين الأول والثاني في الكنيست، هما اللذان سيشكلان أية حكومة (ليس ضمن تحالف بينهما بالطبع)، وفي حالة رفض نفتالي بينيت ذلك، فإنه سيتحمل مسؤولية ذهاب إسرائيل إلى انتخابات خامسة.

ويمكن في هذه الحالة أن يقدم لنتنياهو عرضا يحصل حزب «يمينا» بموجبه على وزارتي الدفاع له، والعدل لأييلت شاكيد، مقابل ائتلاف حكومي مستقر. لكن العرض سيتضمن شرطا على نتنياهو، هو قيام بينيت بحل الحكومة وبالانضمام لمنافسي نتنياهو لتشكيل حكومة بديلة في حالة إقدامه على أية خدعة.

سيناريو مشابه، قد يذهب بينيت إليه، لكن مع لبيد، وربما مع لبيد وساعر، ويتولى فيه وزارة الدفاع وشاكيد وزارة العدل، بالمقابل على لبيد القضاء على بواقي اليسار خاصة زعيمة حزب العمل الجديدة ميراف ميخائيلي، والسماح لشاكيد بالتفرغ للنظام القضائي حسب رؤيتها، فيما سيعمل ساعر على منع تقديم أية مبادرة سلام سرية تتضمن تنازلات وانسحابات.

انتخابات خامسة؟

ستحدد التطورات المتعلقة بأزمة كورونا صحيا واقتصاديا، وصورة نتنياهو في المحكمة إذا عقدت الجلسة المقبلة قبيل الانتخابات، عدد مقاعد الكتلتين وقدرة بينيت على المناورة بينهما، ويبدو من استطلاعات الرأي أن هناك فرصة ضئيلة لبينيت للسعي على الأقل لتحقيق مراده، لكنها تظل فرصة قائمة، وفي حال وجد نفسه المرجح لإحدى الكتلتين، فمن الواضح أنه سيأخذ العبرة مما وقع فيه بيني غانتس في تحالفه مع نتنياهو، وقد يعصر الأخير حتى يحقق جزءا من طموحاته، فهو في النهاية أقرب فكريا إلى نتنياهو من الكتلة التي تسعى إلى التخلص من حكمه.

كلمة في البداية

انتصار آخر للمستوطنين

بقلم: أنطوان شلحت

تمثل المنطلق الرئيس للمعارضة التي أبدتها جهات إسرائيلية حيال قرار لجنة إدارة «كيرن كييمت ليسرائيل» (الصندوق الدائم لإسرائيل) الذي يقضي رسمياً، لأول مرة، بشراء أراضٍ خاصة من فلسطينيين في الضفة الغربية بهدف توسيع المستوطنات، في فرضية وحيدة مؤداها أن تبعاته قد تكون ذات ضرر بالغ على المستوى الدولي، وفي مقابل الإدارة الأميركية الجديدة، وفي كل ما يتعلق بالعلاقات مع يهود الشتات. وهذا المنطلق يشمل كذلك حركة «السلام الآن»، التي تعارض توسيع المستوطنات القائمة. وينبغي القول إن هذه الحركة شكلت بمثابة «رأس حربة» ضد نشاطات سابقة لهذا الصندوق في أراضي ١٩٦٧ جرت بطرف التفافية وبما يخالف سياسته العامة التي تنص على وجوب ألا تتجاوز هذه النشاطات «المناطق الخاضعة للحكومة الإسرائيلية» وألا تمتد إلى الأراضي المحتلة منذ ١٩٦٧.

ومن المتوقع أن يتم التصويت على هذا القرار في الهيئة العامة لذلك الصندوق بعد الانتخابات القريبة للكنيست التي ستجري يوم ٢٣ آذار المقبل. غير أنه بغض النظر عما سيسفر عنه هذا التصويت، من الواضح أن قرار لجنة الإدارة، الذي اتخذ بغالبية الأصوات، يُعدّ انتصاراً آخر للمستوطنين واليمين الاستيطاني. في واقع الأمر، وكما تؤكد مصادر إسرائيلية عديدة، فمنذ بداية مشروع الاستيطان في أراضي ١٩٦٧ شكل المستوطنون أقوى مجموعة ضغط في السياسة الإسرائيلية. وابتزوا بوسائل مختلفة جميع حكومات إسرائيل على مدار الأعوام، وأرهبوا قادة الجيش الإسرائيلي أيضاً. وقبل قرار «الكيرن كييمت» أشارت بعض هذه المصادر إلى أن «قضية البؤرة الاستيطانية عمونه» أدت في الآونة الأخيرة إلى وصول هذه الممارسات إلى أسفل درك من الانحطاط، حيث نجح المستوطنون مرة أخرى في أن يسخروا من الدولة وأن يبتزوها من أجل الحصول على موافقة مسبقة على آلاف المباني في مقابل عشرات قليلة. وليس ثمة مجال لإبداء الدهشة، فمستوطنو «عمونه» لا يمثلون «أعشاباً شاذة» في تربة السياسة الإسرائيلية، بل هم أصحاب قرار.

لا شك في أنه لا يمكن التقليل من أهمية مثل هذه التحليلات الإسرائيلية، فهي تسعف إلى حدّ كبير في تشخيص آخر الوقائع والمستجدات المرتبطة بحيثيات الوضع الإسرائيلي الراهن وإحالاته في المستقبل المنظور. لكن من الواضح أيضاً أنه لا يمكن عزو انتصار المستوطنين في أراضي ١٩٦٧ إلى نفوذهم السياسي فقط بمنأى عن نفوذ القوى التي تؤججهم، سواء تلك التي في القاع أو التي في رأس هرم الحكم الإسرائيلي.

ويمكن الاستنتاج بأن قرار «الكيرن كييمت»، شأنه شأن ما عرف باسم «قضية عمونه»، يشكل محطة مهمة في سبيل فهم التغيرات التي طرأت على السياسة الإسرائيلية خلال العقد الأخير على الأقل، وكلاهما يمثلان حالة دراسية ملفتة لفهم ظاهرة تغلغل المستوطنين وتأثيرهم على المشهد السياسي الإسرائيلي الرسمي وغير الرسمي. وفي هذا السياق نعيد إلى الأذهان أنه مرّ عقدان على إقامة تلك البؤرة الاستيطانية دون أن تنجح الحكومات الإسرائيلية المتتالية في إخلائها بل أخذت بالتجذر والتوسع. كما أن قرارات المحكمة العليا القاضية بتأجيل أو تسويف عملية إخلاء البؤرة، بناء على طلب الدولة، سبع مرات منذ العام ٢٠٠٨، تعتبر أبلغ دليل على تغلغل المشروع الاستيطاني بشخوصه وأفكاره ومشروعه في ما يسمى «دولة إسرائيل ضمن حدود العام ١٩٤٨».

ويحيل هذا الاستنتاج إلى استنتاجات أخرى منها: ١) يبرهن قرار «كيرن كييمت» على ثبات المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية، وربما على تحوّله إلى مشروع بات عصيّاً على الإخلاء طوعاً؛ ٢) صراع اليمين والمستوطنين من أجل القرار يندرج ضمن استراتيجيا عامة تهدف إلى تجذير مشروع الاستيطان في الضفة الغربية؛ ٣) استغل اليمين معارضة بعض الجهات للقرار لتسعير هجمته على هذه المعارضة في إطار هجمة أوسع وأشد شراسة لكبح جماح كل من يخالفه الرأي كما هو ديدنه دائماً.

صدر حديثاً

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

الأراضي المُفرغة

جغرافيا قانونية لحقوق البدو في النقب

ترجمة: ياسين السيد

وقائع الاستيطان على الأرض: مشهد من إزاحة أصحاب الأرض الأصليين في خربة سوسيا جنوب الخليل. (أ ف ب)

ماذا وراء شروع «الكيرن كييمت» بشراء أراضٍ من الفلسطينيين في الضفة؟ وكيف عرض «أطلس ترومان» خرائط الصراع؟

كتب وليد حباس:

اتخذ مجلس إدارة «الكيرن كييمت ليسرائيل» (الصندوق القومي اليهودي) قراراً جديداً مؤخراً يقضي بالسماح للصندوق، وللمرة الأولى، «بتحرير» أراضي الضفة الغربية من الفلسطينيين عبر شرائها بشكل مباشر. ويطلق الخطاب الصهيوني الاستعماري على هذا «التحرير» المصطلح التوراتي: غئولات كركع. و«التحرير» لا يعني استصلاح أراض تسيطر عليها إسرائيل في الضفة، ولا يقتصر على توسيع المستوطنات القائمة، وإنما «استرجاع» أراض يملكها الفلسطينيون حالياً وتحويلها لملكية اليهود الأبدية.

«الكيرن كييمت» هو صندوق تأسس عام ١٩٠١ كأحد أدوات الصهيونية الاستعمارية، على أن يقوم بجمع أموال من يهود العالم وتخصيصها للاستيلاء على الأراضي وتوسيع الاستيطان اليهودي. ويتبع الصندوق المنظمة الصهيونية العالمية، ويضم في مجلس إدارته ممثلين عن كل قطاعات وأحزاب اليهود سواء من داخل اسرائيل أو من الجاليات الصهيونية في باقي أرجاء العالم. بعد إقامة دولة إسرائيل، تعالت أصوات تنادي بتحويل الصندوق، الذي له طابع استعماري بحت، إلى تراث لا داعي له، بحيث أن دولة إسرائيل هي التي يجب أن تأخذ على عاتقها التصرف بأراضي الدولة. وعليه، في العام ١٩٥٤ قرر الكنيست الإسرائيلي حصر عمل الصندوق من الناحية الجغرافية في الأراضي الخاضعة للقانون الإسرائيلي. أما من ناحية المهام، فبدل أن يكون الصندوق رأس حربة في المشروع التوسعي، اقتصرت مهامه على استصلاح الأراضي التي تملكها الدولة وتشجيرها.

كانت لقرار الكنيست العام ١٩٥٤ تبعات على عمل الصندوق تكشفت لاحقاً بعد حرب حزيران ١٩٦٧. فتعديلات الكنيست تميز بشكل ضمني ما بين المناطق التي تخضع للقانون الإسرائيلي (دولة إسرائيل) وما بين الأراضي التي تخضع للسيادة الإسرائيلية (لاحقاً أراضي الضفة الغربية). لكن هذه التغييرات ظلت، على ما يبدو، تغييرات سطحية يراد منها إزالة الصبغة الاستعمارية عن إسرائيل أمام المجتمع الدولي. في الواقع، عمل الصندوق داخل الأراضي المحتلة بطرق ملتوية لكنها واضحة.

كان الصندوق يستحوذ على أراضي داخل الضفة الغربية والقدس (خاصة سلوان) من خلال شركة بنت (اسمها هيمنوتا) والتي كانت، نيابة عن الصندوق، تقوم بشراء الأراضي مستخدمة كل الطرق الخفية وغير القانونية وتربطها علاقات وثيقة مع الإدارة المدنية. من الصعب تقدير مساحة الأراضي التي اشترتها هيمنوتا بين العام ١٩٦٧ والعام ١٩٩٣، لكن حسب متتياهو سبيربير (مدير هيمنوتا السابق وعضو مجلس إدارة في الصندوق) فقد توقف نشاطها بشكل شبه كلي داخل أراضي الضفة بعد توقيع اتفاق أوسلو.

ومع ذلك، ظل صيت صفقاتها المشبوهة يطاردها وفي العام ٢٠١٣ تبين أن لهيمنوتا شبهات فساد تربطها بتجار أراض وضباط كبار في الإدارة المدنية الذي سهلوا عملها لقاء رشوات سخية. تم خلال وقت قصير إغلاق هذه الملفات التي لم تصل أصلا إلى المحكمة. لكن مع صعود اليمين المتطرف في السنوات الأخيرة، والإعلان عن خطة ترامب، قررت أصوات يمينية داخل مجلس إدارة الصندوق إعادة النظر في تعديل الكنيست للعام ١٩٥٤. فقد توجه أعضاء من مجلس إدارة الصندوق إلى يوسي إيلون (رئيس المحكمة المركزية في بئر السبع ما بين ٢٠٠٧-٢٠٠٨) لوضع رأي قانوني فيما يخص تفسيرات تعديل ١٩٥٤. في دراسته القانونية التي أتمها عام ٢٠٢٠، ربما بالتزامن مع إعلان «صفقة القرن»، أجاز إيلون للصندوق بالعمل حتى في المناطق التي تقع تحت السيادة الإسرائيلية ولا ينطبق عليها القانون (في إشارة إلى الضفة الغربية). وعليه، استند الصندوق إلى هذه الرأي القانوني الذي لم يلتفت اليه أحد في إسرائيل وقام بتاريخ ١٤ شباط ٢٠٢١ بالسماح بشراء أراضي داخل الضفة الغربية بشكل علني. بيد أن قرار الصندوق الذي جاء بصيغة «غئولات كركع»، لا يقتصر على أراضي مناطق «ج» وإنما يشمل، نظرياً، أي قطعة أرض يملكها الفلسطينيون سواء أكانت تحت السيادة الإسرائيلية (مناطق «ج») أو لم تكن (مناطق «أ» و«ب»).

ثمة بعض الملاحظات المهمة التي يجب أن تُقرأ على هامش هذا القرار الدراماتيكي. قبل أشهر قليلة، جرت انتخابات داخل مؤسسات المنظمة الصهيونية العالمية وبموجبها توسع نفوذ اليمينيين بشكل غير مسبوق. بيد أن تواجد أصوات يمينية داخل مجلس إدارة الصندوق (الذي لطالما ارتبط اسمه بإرث الأحزاب العمالية الصهيونية- شبه المندثرة حالياً) ظل قليلاً جداً. ومع ذلك، هذه الأصوات القليلة التي تربطها علاقات وثيقة جداً باليمين السياسي الإسرائيلي، خاصة الصهيونية الدينية (وبالتحديد عضو الكنيست بتسلئيل سموتريتش) كان لها تأثيرات سرية واسعة على أداء الصندوق. حسب تقرير داخلي أعده المحامي يهوشع لامبرغر عن أداء الصندوق في السنوات العشر الأخير، تبين أنه وفي ظل «السبات العميق» لليسار الصهيوني، استطاع سموتريتش ورجاله الاستيلاء على الصندوق (رغم عددهم القليل بداخل مجلس الإدارة) وتحويل مبلغ ١٠٠ مليون شيكل إلى حسابات وهمية وشركات مشبوهة لشراء أراضي داخل الضفة. كل ذلك، حسب التقرير، حصل بشكل سري، كما أنه تم إجبار الأفراد المطلعين على هذه العمليات على التوقيع على أوراق للحفاظ على سرية العمليات!

وعليه، فإن هذا القرار، وفي توقيته الحالي، يجب أن يُفهم كجزء من المنافسة الانتخابية ما بين اليمين المتطرف وباقي الطيف السياسي الإسرائيلي من خلال استخدام الصندوق كمطية للمضي قدماً بضم الضفة الغربية بشكل يلتف على القانون الدولي ويستثني «حكومة إسرائيل» من الاحتجاجات الدولية. من المهم التنويه إلى أن قرار الصندوق الجديد لا يعني فقط استلامه أراضي دولة من قبل الحكومة الإسرائيلية (أراضي الضفة المصادرة لصالح الدولة) وإنما يعني أيضاً نيته الشروع بشراء أراض من الفلسطينيين بغض النظر عن مكانها. وعليه، اعترض وزير الدفاع عن حزب «أزرق أبيض» بيني غانتس، على هذا القرار الذي اتخذه الصندوق بدون إجراء مشاورات مع الدوائر الأمنية في إسرائيل. حسب غانتس، الذي يعتبر الضفة الغربية حديقته الخلفية ويترأس وحدة تنسيق أعمال الحكومة (وبالتالي الإدارة المدنية)، فإن للقرار الجديد تبعات خطيرة لم تتحضر لها المؤسسة العسكرية من قبل.

لكن بعيدا عن الحسابات الأمنية، التي عادة ما تخدم مشروع التوسع الاستيطاني في نهاية المطاف، فإن لقرار الصندوق بشراء أراضي من الفلسطينيين تأثير إيجابي على الحملة الانتخابية لليمين الصهيوني، ومن شأنه أن يحدث المزيد من الانزياح اليميني في الخارطة السياسية داخل إسرائيل. كما أن السماح للصندوق بشراء الأراضي في الضفة سيعني بأن تبرعات «الشعب اليهودي» (المقصود كل يهود العالم) سوف تنصب أكثر فأكثر في السيطرة على الضفة الغربية!

«أطلس معهد ترومان: خرائط الصراع اليهودي- العربي»: عرض حلول وفق «الحالة القائمة على الأرض»!

صدر في نهاية العام ٢٠٢٠ كتاب «أطلس معهد ترومان: خرائط الصراع اليهودي- العربي» الذي أعده، ورسم معظم خرائطه، الكولونيل الإسرائيلي المتقاعد شاؤول أريئيلي.

يقدم الكتاب الذي يقع في ٨٠ صفحة بنسخته العبرية (وتمت ترجته إلى العربية والإنكليزية من قبل معهد ترومان) سياق ترسيم حدود دولتي إسرائيل وفلسطين من خلال ٢٢ محطة تبدأ من رسائل ماكماهون- الشريف حسين (١٩١٥) وصولاً إلى خطة ترامب (٢٠٢٠). في كل محطة، يوفر الأطلس خرائط ملونة بجودة عالية تظهر تفاصيل ملفتة للنظر.

يحمل أريئيلي درجة الدكتوراه في الجغرافيا من جامعة حيفا، وقد خدم في الجيش الإسرائيلي في عدة مواقع حساسة أهمها نائب المستشار العسكري لرئيس الحكومة الإسرائيلية (١٩٩٧-١٩٩٩) ورئيس فريق الحل النهائي في سنوات أوسلو الأولى قبل أن يتقاعد العام ٢٠٠١ وينضم إلى حزب ميرتس.

ويعتبر أريئيلي من الضباط الإسرائيليين المطلعين على التفاصيل التي رافقت عملية المفاوضات فيما يخص ترسيم الحدود. وإن اختياره لمحطات معينة والسكوت عن محطات أخرى، أثناء شرح سيرورة النزاع على الحدود، إنما يكشف عن دمجه بين عقيدتين بشكل لا يعتبر إشكالياً بالنسبة له: من جهة، هو يتبنى وجه نظر صهيونية لضابط انكشف على الصراع الحدودي داخل مؤسسة الجيش بحيث أنه يرى أن حدود أي دولة فلسطينية يمكن نقاشها بعد الاتفاق على ضم الكتل الاستيطانية الكبرى والحفاظ على أحياء واسعة من القدس الشرقية. من جهة أخرى، يتفاخر أريئيلي بميوله اليسارية ونشاطاته لتحقيق السلام من خلال إقامة دولة فلسطينية، بيد أن سقف «تنازلاته» اليسارية يصطدم باستمرار، وبشكل غير معلن، بغريزته الصهيونية والتزامه بالحفاظ على أمن إسرائيل.

يختار المؤلف أن يبدأ الحكاية من رسائل ماكماهون- الشريف حسين والتي بموجبها «فهم» العرب أن أجزاء واسعة من فلسطين ستضم إلى دولة الشريف حسين العربية. وهو يحاول هنا أن يشير ضمنياً إلى أمرين: الأول، لا يوجد نص صريح وواضح يدعم هذه الاستنتاجات التي وصل إليها العرب، لكن لا ضير في اعتبار المراسلات وعداً بمنحهم أجزاء من فلسطين، فالأهم هو الأمر الثاني الذي يريد أريئيلي من خلاله إيصال رسالة مبطنة بأن سكان فلسطين العرب لم يتوقوا فعلاً إلى الانضمام إلى دولة الشريف الحسين، بل إنهم حاربوا ضد بريطانيا وإلى جانب القوات العثمانية على العكس من قوات الشريف حسين. بناء على هذه البداية (غير الموفقة) يتسلسل الكتاب ليشرح تطور الحدود المتنازع عليها من خلال التركيز على وجهة النظر الرسمية المتمثلة بالاتفاقيات والمؤتمرات الدولية التي كان أهمها اتفاقية سايكس- بيكو (١٩١٦)، مؤتمر سان ريمو (١٩٢٠)، لجنة بيل (١٩٣٧)، قرار التقسيم (١٩٤٧)، تبادل الأراضي بموجب اتفاقيات الهدنة (١٩٤٩)، حرب حزيران (١٩٦٧)، اتفاقية أوسلو (١٩٩٣-١٩٩٩)، ومؤتمرات كامب ديفيد (٢٠٠٠) وطابا (٢٠٠١) وجنيف (٢٠٠٣) وأنابوليس (٢٠٠٧) وغيرها من المحطات. في كل محطة، يعرض إما الشكل النهائي للحدود ما بين إسرائيل وفلسطين، أو يقارن المقترح الإسرائيلي بالفلسطيني. وقد احتلت القدس مكانة مركزية في الأطلس بأن أفرد أريئيلي لها خرائط خاصة لا تبخل في التفاصيل الدقيقة.

يعتبر الكتاب مرجعا شاملا لتطور المسألة الحدودية خلال ما ينيف عن قرن من الصراع. لكنه في المقابل ينطلق من افتراض مغلوط يخفي الوجه الاستعماري التوسعي لإسرائيل من خلال تصويرها كدولة تسعى إلى «تعزيز السلام وحل الصراعات الحدودية مع الدول والحضارات والقبائل» المجاورة أسوة بالعديد من الدول ذات الحدود المتنازع عليها.

تكمن الإشكالية في هذا الطرح في تركيزه على الحدود (border) وسكوته عن تطور التخوم (frontier). فالحدود هي خطوط جيوسياسية تحدد نهاية سيادة دولة معينة وبداية سيادة دولة أخرى. بينما التخوم، حسب تيرنير- Frederick J. Turner- هي مناطق مفتوحة تنتظر اكتشافها وغزوها، وتعتبر في المخيال الاستعماري حيزا جغرافيا احتياطيا يمكن تنظيفه من الشوائب البشرية «المارقة عليه» واستيطانه من قبل الإنسان المتحضر. وعليه، لا تروي خرائط أريئيلي توسع الجيوب الاستيطانية (الييشوف) في فترة الانتداب البريطاني. فهو يقفز من مشروع دولة «إيرتس يسرائيل» الذي عرضه وايزمان أمام مؤتمر فيرساي للسلام (١٩١٩) عندما كانت أراضي الييشوف تشكل جيوبا غير متصلة ومبعثرة في مناطق الساحل الشمالي، إلى قرار التقسيم الأممي (١٩٤٧) بكل سلاسة دون أن يأتي على مفهوم المشروع الاستيطاني الذي اعتمد على توسع التخوم والسيطرة المتدحرجة على الأراضي من خلال وسائل قانونية وغير قانونية لم تخلُ من التحايل والعنف والاشتباك مع السكان الأصلانيين.

وبشكل مشابه من التحايل الجغرافي، ينتقل أريئيلي إلى حرب حزيران (١٩٦٧) ليقدم خارطة لمدينة القدس الشرقية والضفة الغربية وقد امتلأت بالمستوطنات الإسرائيلية دون أن يشرح السياق التوسعي الذي بموجبه تحولت الأراضي المحتلة من أرض متنازع عليها إلى أرض متنازع بداخلها. هذا السكوت يجعله يفترض، بكل سلاسة، بأن الحل العادل لحدود دولة فلسطين المستقبلية يجب أن لا يجحف بحقوق المستوطنين الذين قفزوا فجأة إلى داخل المشهد الجغرافي.

رغم أهمية الكتاب كمرجع لا يمكن إغفاله، إلا أنه يجب أن يُقرأ باعتباره مرجعاً صهيونياً يروي الحكاية من الأعلى من خلال الاتفاقيات والمؤتمرات التي عرضت حلولاً وفق «الحالة القائمة على الأرض» وليس وفق الحق التاريخي أو السياسي.

كيف بدأت الجريمة المنظّمة في إسرائيل؟

كتب محمد قعدان:

.. من مشاهد «الحروب الأهلية» بين منظمات الجريمة في إسرائيل.

تمهيد

يحمـلُ التطـوّر التاريخـيّ للجريمـةِ المنظمّـة في إسرائيل أبعاداً سياسيّة وأمنيّة واقتصاديّة، قد تعيننا لفهـمِ ما يجري راهناً في المجتمع الفلسـطينيّ داخل الخطّ الأخضـر. هذهِ الأبعاد المتشـابكة بينَ التحوّلات الاقتصاديّة والأمنيّة التي واجهتها الدولة الاستعماريّة الناشـئة حديثاً في العام ١٩٤٨، حفّزت نـواةً للجريمةِ المنظمّة منذُ أعوامها الأولى، بما يفيد أن تأسيس هذهِ الدولة تحديداً على أسـاس العنف والسلب والعنصريّة إزاء الفلسـطينيين أساساً، يشـكل تربةً خصبة لنشوء الفعـل الإجرامـيّ المتعلّق بالسـوق السـوداء والقتل والعنف وغيـر ذلك، في إثر الخدمات المتبادلة لكلّ من الجانبين في سياقات ومجالات سنأتي على ذكرها.

سأحاول من خلال هذهِ المقالة مراجعة تاريخ الجريمة المنظمّة في إسرائيل، من منظور الأدبيّات الإسرائيليّة، وأهمها كتابات الدكتور بنحاس يحزقيلي، وهو مستشار استراتيجيّ في شؤون الأمن وضابط شرطة سابق. وخلال ذلك، سـأطرح مراحل تطوّر الجريمـة المنظمّة؛ مرحلة التقشّـف بيـن الأعـوام ١٩٤٨- ١٩٦٧، والمرحلة التالية بيـن الأعـوام ١٩٦٧- ١٩٧٦ باعتبار أن الدولة توسـعت أبوابها، وفتحـت إمكانيّات جديـدة للجريمة، ومرحلة ١٩٧٦- ٢٠٠٣ وهـذهِ الفتـرة تخلّلـت بدايةً فـي العام ١٩٧٦ مطالبة حثيثة لعضوي الكنيسـت إيهود أولمرت ويوسي سريد بملاحقة الجريمة المنظمّة في إسرائيل، حتى العـام ٢٠٠٣، حينما وافق الكنيسـت على قانون «محاربة الجرائم المنظمّة»، وشملت هذهِ الفترة محاربة المؤسسة الإسرائيليّة للجريمة المنظمّة.

المرحلة الأولى ١٩٤٨- ١٩٦٧: سياسة التقشّف ونواة الجريمة

أشـارَ بنحاس يحزقيلي، في مقالتـهِ البحثيّة بعنوان «تاريخ الجريمة المنظمّة في إسـرائيل»، المنشورة على موقعهِ الخاصّ، إلـى أن بدايات الفعل الإجراميّ [الخارج عن القانون في شـتى المجالات والطـرق بغرضِ تراكم الربح، وبتنظيمٍ هيراركيّ، وباسـتخدامِ القوّة]، ارتبطت في السـياق الاقتصاديّ وخصوصاً ما سـميّ حينها في إسرائيل «سياسة أو فترة التقشّف» التي استمرّت عشر سـنوات إجمالاً. واعتمدت الدولة سياسة تقشّف، بعدَ فترةٍ وجيزة من الحرب التي شنتها ضدّ الفلسطينيين، وما تـلا ذلك من مقاومـةٍ فلسـطينيّة وعربيّة، وضعت إسـرائيل تحت أوضاعٍ سـيئة، خصوصاً مع ازدياد عدد المهاجريـن، والافتقار إلى الغـذاء والعملات الأجنبيّة. بالتالي، انعكست هذه السياسة في تقييد شراء المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية من خلال تحديد منتجات غذائية أساسية ببدل ثابت مقابل نقاط مخصصة له في دفتر شخصي لهذا الغرض.

في إثر ذلك، يبيّـن يحزقيلي أن المنـع والتقييدات التي أحاطت منتجات غذائيّة في الشـراء والبيع، دفعت بنقصٍ فـي العرض، والطلب في ازدياد، موضحاً أن هذهِ الظروف هي الأكثر خصوبةً لنشـوء ممارسات جنائيّة، توفّر هذهِ المنتجات، السـلع غير المتوفّرة، في أسـعارٍ عالية بشكلٍ غير قانونيّ، باعتبارها هذا التداول أساس السوق السوداء.

شكّلت سياسة التقشّـف بدورها حافزاً في إسرائيل، لتشـكيل تحركّات إجرامية من شأنها أن تكون الأساس للجريمة المنظمة فـي العقود التي تبعتها. في أعقاب ذلك، تكوّنت بنية تحتية إجرامية مرتبطة بنشوء «سوق سوداء» للطلب على المنتجات، بخلاف قسائم التموين. ويصف آفي فالنتين، المراسل الجنائي المخضرم، هذه العملية؛ مسـاهمة السياسـات التقشفية في تشكيل الجريمـة المنظمة في نـصّ أدبيّ بعنـوان «الحقيقة الضائعة» (باللغةِ العبريّة)، بأنها تركت «جيشا إجراميا» منظمّا بلا عمل، ويملك الكثير من الأموال السوداء، التي تحتاج إلى مسـارات استثمار جديدة، ويبيّن الكاتب أن قراراً اتخذ فـي ذلك الوقت وهو عدم تفكيك الشـبكة والبنية التي نتجت عقب التقشّـف، والبحث الدائم عن مجالٍ جديد لتحقيق الربح؛ القمار، والدعارة، والممتلكات المسروقة، والمخدرات، الحشيش أولاً ثم الهيروين.

ولفتَ فالنتين إلى أن الشـرطة ساهمت بشكلٍ أساس في تثبيت الجريمة المنظمّة آنذاك وعدم القضاء عليها في طور نضوجها؛ قائلاً إن الحصانة التي حصلت عليها هـذهِ النواة الإجراميّـة من المخابرات والشـرطة كانت مقابل «معلومات اسـتخبارية»، موضحاً أن الجريمة من الممكن رؤيتها كـ«شـجرة»، هنالـك «أغصان» وهنالك «جـذور»، وقطـع الأغصان لن يضـرّ بالشـجرة، وهكذا تعاملت أجهزة الدولة مع الجريمة المنظمّة.

المرحلة الثانية ١٩٦٧- ١٩٧٦: توسّع الجريمة وبداية «الاستقصاء الصحافيّ»

حدث الحرب والتوسّـع الإسـرائيليّ [الاستعماريّ] في المنطقة العام ١٩٦٧، شـكّل بدورهِ نقلة نوعيّة في فعل الجريمة والسـوق السـوداء، حيثُ أنه قبـل ذلك كانت الحدود من الصعب اختراقها بسـبب التواجد العسكريّ المكثّف والمحـاولات الحثيثة للفلسـطينيين للعودةِ إلى فلسـطين من الحدود من جهةٍ، وعمليّات مسلّحة من جهةٍ أخرى، مما جعلَ الفعل الإجراميّ منغلقاً وغير قابل للتطوّر والانفتاح. وعقّب يحزقيلي على ذلك «ولكن نتائج الحـرب خلقت للمرة الأولى إمكانيـات إجرامية جديدة؛ تهريب المخـدرات (القنب أولاً ثـم الهيروين) وعلاقة بين المجرمين اليهود والعـرب. وتقاطع هذهِ العلاقات مع اهتمام الجيش والاسـتخبارات، وشكّلت الحاجة إلى المعلومات ذريعـة لإغلاق العيون، في مجالات التهريب الإجرامي في أحسـن الأحوال؛ وللحصول على نصيب من المسروقات في أسوأ الأحوال».

بالتالي، الجرائم المنظمّة التي تشـكّلت في إسرائيل، اسـتفادت من زاويةِ الانفتاح على مساحات أكبر ونشاطٍ أوسع وتراكم الأرباح. بالموازاة، استفادت أجهزة الدولة من طبيعتهـا غير القانونيّـة، لتكون إسـنادا لها في مشروعها الاستعماريّ وضرب قوى المقاومة المتعددة، بسـببِ انتشارها في بعضِ الأوسـاط العربيّة سواء في الضفّـة الغربيّة وغـزّة والجولان وسـيناء لفترةٍ قصيرة نسبياً.

ومنحت مخابرات الشـرطة حصانة لبعـض المجرمين مقابل معلومات استخبارية؛ وتصرفت كذلك المخابرات العسـكرية مقابل الحصول على معلومـات. وأثمر هذا عن علاقات واسـعة بين كبار الضباط العسكريين وكبار المجرميـن. بحلول العام ١٩٧٢، تم بيع الهيروين بالفعل لأي شخص طلب شراءهِ وللمدمنين، وهكذا مرت الجريمة في إسـرائيل من مرحلة طفولتها ونضوجها، إلى مرحلةٍ أكثر منظمّة وأكثر سـعةً جغرافيـاً واقتصادياً. وبدأت الصحافة والمراسلون الجنائيون يشعرون بهذا التغيير.

كتـب آفـي دافيدوفيتش بحثـاً في إطارِ الدراسـات العليا لـ«علم الإجرام»، في العام ١٩٩٣، بعنوان «الجريمة المنظمة في إسرائيل وحول العالم- النظريات والواقع»، وأوضحَ أن الجدل المحليّ بدأ في إسـرائيل، بعدما نشرت «هآرتـس» سلسـلة المقـالات الـ١٣ التـي كتبها ران كيسليف، والتي نُشرت بين ١٥ نيسان و٤ حزيران ١٩٧١، تحت العنوان: «الجريمة المنظمة في إسرائيل».

تصف المقالات ظاهرة الجريمة المنظمة في إسرائيل بشـكلٍ عامّ، وفي تل أبيب بشـكلٍ خـاصّ، والتي تجمع بين الأنشـطة الإجراميـة بمجملها، قائـلاً إن الجريمة «يترأسها أشـخاص لهم صلات واسعة بشخصيات في الحزب الحاكم (مباي ولاحقاً الليكود) ومختلف السلطات الحكومية (البلدية، الشـرطة، إلـخ...)، وفي مواجهة كل هذا، هناك قوة شـرطة غير فعالة تشمل رجال الشرطة والضبـاط الفاسـدين». منطلـق دافيدوفيتش إذن هو النظر إلى دور الدولة وأجهزتها ومؤسسـاتها في فهمِ تشكّل الجريمة، ومكامن قوّتها.

نفت الشـرطة في إثر ذلك الادعـاءات بوجود جريمة منظمّة في البلاد، لأن وجـود جريمة منظمّة يلزم تعاونا وإسـنادا من جهاز الشـرطة أو ينطوي تحـت الاعتراف بفشل الشرطة في التعامل مع المشكلة، ويدلّ على ذلك أن هذهِ الحقائق لم تكشفها الشرطة، بل الصحافة.

وبرزَ جدل واسع حول الظاهرة ودور الشرطة، وخصوصاً أن مقـالات كيسـليف تقول بصراحـةٍ إن هناك جريمة منظمة في البـلاد، وبالتالي موافقة الشـرطة على ذلك يدلّ على قصور وتشـابك الشرطة إزاء الجريمة والفساد الذي انتشر في الدولة. إلى جانب إنكار الشرطة الحاسم، بعدم وجود جريمة منظمة في البلاد، شرعت الشرطة في الدفاع عن الجهاز بثلاث طرق رئيسة، من المهمّ الانتباه إليها لأنها تعيد نفسها في الوقت الراهن، وفقاً للباحث دافيدوفيتش: ١) «دفاع عن النفس»، هذا الأسلوب يشير إلى أن الشرطة لا تستطيع مكافحة الجريمة، بإمكانيّاتها الحالية، وتعدّد تبعاً لذلـك، ما ينقصها من قوى عاملة، وغير ذلك. ٢) «المديح الذاتي»، تكتيك إعلاميّ، لتحويل اتهامـات التقصيـر الموجّهـة لقيـادات وضبّاط في الشرطة، إلى مديح ذاتيّ، ومحاولة نقض هذهِ الادعاءات، يليها مديح للأشـخاص. ٣) «النقـد الذاتي»، الاعتراف بوجود نواقـص وتصحيحها، وربطهـا بالمجتمع عموماً الـذي تتكثّف فيـه الجريمة. على سـبيل المثال، وزير الشرطة السـابق، شلومو هيلل، لفت في الكنيست أثناء مناقشـة حول تصاعد الجريمة، إلى أن تصاعد الجريمة مرتبط بتدهور الخدمات الصحيّة والتعليم والاقتصاد.

ما زالت هذهِ الأسـاليب تُسـتخدم إلى اليـوم، ولكن بمضامين مختلفة، وبالطبع مضامين عنصريّة، لا سـيّما أن المجتمع العربـيّ يتعرّض لضرباتِ المجرمين، وليس المجتمع اليهوديّ. على الرغم من نفي الشـرطة لوجود جريمة منظمة في إسـرائيل، أصـدر وزير العدل آنذاك تعليمات للمدعي العام، مئير شمغار، بفحص الادعاءات التي أثيرت في سلسلة المقالات التي نشرها كيسليف، وقدم شـمغار نتائجه إلى وزير العدل، وورد فيها أنه لا يوجد دليل على وجود جريمة منظمة في إسـرائيل. وأن الاتهامات ضد الشـرطة لا أساس لها، ولكن لم تكن هذهِ نهاية المسـألة، ومع اشـتداد الجريمة، برزت محاولات حثيثة للاعتراف بوجود جريمة منظمة في إسرائيل.

المرحلة الثالثة ١٩٧٦- ٢٠٠٣: لجان حكوميّة ووحدات خاصّة

برز عضوا الكنيسـت إيهود أولمرت ويوسـي سـريد في الكنيسـت الثامن، على الجانب الآخـر من الخريطة السياسية، بمحاولةٍ حثيثة لنزع اعتراف رسميّ وسياسيّ بوجود الجريمة المنظمة داخل إسرائيل. واكتسبت هذهِ المحاولة شـرعيّة إعلاميّة وشـعبيّة في إثر المسـتوى السيئ للحكومة بعد حرب تشـرين/أكتوبر ١٩٧٣، التي شـارفت فيها إسرائيل على الانهيار. بالتالي وفرت لهم وسـائل الإعلام تغطية واسعة ومكاسـب عديدة ودعمٍ سياسـيّ، ونجحت المحاولة في نزع اعترافٍ من السلطة التشريعيّة.

بالمقابل، اسـتمرّ الإنكار في جهاز الشـرطة، ولكن لم يمنع ذلك تغطية إعلاميّة واسعة للمجموعات الإجراميّة بأسمائها وعلاقاتها في السبعينيّات، ويشير يحزقيلي إلى أنـه: «بحلول سـبعينيات القرن الماضي، مارسـت المنظمّـات الإجراميّـة في إسـرائيل جميـع خصائص الجريمـة المنظمّة؛ الهيمنـة على الأعمـال الإجرامية مثل المخدرات والاحتيـال والابتزاز عن طريق التهديد، تبييض أموال، وتجنيد «أفـراد» يتقاضون رواتب ثابتة والعديد من الاتصالات مع المسؤولين الحكوميين».

ونشـر آفي فالنتين فـي صحيفة «هآرتـس»، في آب ١٩٧٧، سلسـلة بعنـوان «الجريمـة المنظمـة: الوضع الآن»، وتناولت السلسـلة قائمة ١١ شخصيّة رئيسة في «الجريمـة المنظمة»، ووصفَ مختلف وتعدّد الأنشـطة الإجراميـة الخطيـرة التـي تُنفّـذ ضمـن المنظمّـات الإجراميّة، وانتقدَ الشـرطة لعدم جديّتها في التعاطي مع «الجريمة المنظمّة». في أعقاب ذلك، أنشأت الشرطة «لجنة بوخنر» لإجراء فحص حول المعلومات التي توفّرها السلسلة، ونشـرت نتائجها بعد نشر سلسلة المقالات، التي أوضحت فيها أنه لا توجد جريمة منظمّة هيراركيّة، تسيطر وتحتكر أعمالا إجراميّة كالتي ذكرناها أعلاه.

وذكرَ يحزقيلي أنه في العام ١٩٧٨ أقرت لجنة تحقيق حكومية، «لجنة شـومرون»، أن هناك جريمة منظمة في إسرائيل. وأشار خبراء من اللجنة إلى أن مقالات فالنتين، أثّرت على الاعتراف العامّ بوجـود الجريمة المنظمة. إلا أن الجريمـة المنظمّة الإسـرائيليّة، لديها خصائصها ومختلفة عن النمط الأميركيّ كنموذج مقارن استخدمتهُ وسـائل الإعلام آنذاك. ومن المهـمّ الانتباه إلى أن هذهِ الاعترافات من السلطة التشريعيّة والسياسيّة ثمّ إقامة لجان تحقيق حكوميّة، لم تشـكّل دافعاً وحافزاً لمحاربةِ الجريمـة بعـد. وأوضـح أن الظاهـرة ازدادت تعقيداً بعـد الهجراتِ الروسـيّة [أثنـاء وبعد انهيـار الاتحادّ السوفييتي]، وبدأت نشاطات إجراميّة وتشكّل مجموعات تحت مسـمى «المافيا الروسية» حيثُ أن الهجرات جلبت معها عصابات إجرامية من روسيا وأوكرانيا ودول القوقاز إلى إسـرائيل، باعتبارها ١) مسـاحةً مشـابهة لروسيا، بسـبب العدد المتزايد مـن المتحدثين بالروسـية. ٢) أدركوا أنه يمكن اسـتخدام جواز السفر الإسرائيلي في التنقل بين البلدان، نظراً لمحدوديّة جواز السفر الروسي.

ختاماً: الألفيّة الجديدة وقانون محاربة الجريمة

صادق الكنيسـت فـي حزيـران ٢٠٠٣ علـى «قانون لمكافحةِ المنظمات الإجراميـة»، بهدف معالجة ظاهرة الجريمة المنظمة وهيكليّة التنظيمات. ويُلاحق القانون جميع ممارسات الجريمة المتعلقة بالمنظمات الإجرامية ومسـاعدتها، ويجمع بينَ المنظمـات التي تهدف إلى تحقيق ربح اقتصادي، والمنظمات الإرهابية والمنظمات التي ترتكـب جرائم لدواعٍ أيديولوجية. ويحملُ القانون آليات لمصادرة ممتلكات المنظمّات الناتجة عن النشاط الإجراميّ.

بعدَ مصادقةِ الكنيسـت لم يكن هنالكَ بعد من ينكر وجـود الجريمة المنظمة، إلا أن الأجهزة لم تتعاط معها بجديّة وحزم كافٍ لإيقافها، حتى ١١ كانون الأول ٢٠٠٣، حينما اسـتيقظت تل أبيب على حادثةٍ إجراميّة تشبه، على حدّ وصف وسائل إعلام إسرائيلية، أحداثا وعمليّات من طرف فصائل المقاومة الفلسطينية بهولها وآثارها؛ في محاولةِ اغتيال زئيف روزنشـتاين، تاجر المخدّرات، قرب شارع اللنبي في تل أبيب، حيث قُتل ثلاثة أشخاص وأصيب ١٩ آخرون بطريقةٍ صعبة، جميعهم لا علاقة لهم بروزنشـتاين، ناهيكَ عن إلحاق أضرار جسيمة بالمباني المجـاورة، وانهيار شـرفات، وتحطم نوافـذ، كما يروي يحزقيلي.

لم تحدث هـذهِ الحادثة بهولها مباشـرةً تغييراً في تعامل الشـرطة مع الجريمة المنظمّـة، ومع حلول العام ٢٠٠٨، بمبـادرةٍ من وزيـر الأمن الداخلـيّ، آفي ديختر، والمفوّض العام للشـرطة دودي كوهين، ورئيس قسـم التحقيقـات يوحنـان دانينو، تم إنشـاء «لاهف ٤٣٣» وهي قسـم خاصّ في شعبة اسـتخبارات الشرطة، نتجَ عنه عدّة وحدات لمحاربةِ المنظمّات، وسجنِ المسؤولين؛ «وحدة وطنيّة للتحقيق في الاحتيال»، «الوحدة الوطنية للتحقيق في الجرائم الخطيرة والدولية»، «وحدة السايبر الوطنيّة» وغيرها.

ويبيّن يحزقيلي أن هذا الاسـتثمار من قبل الشـرطة واسـتطاعتها بناء قدرة حقيقيّة أسـفرا عن نجاح، فقد انهارت معظم المنظمّات الإجراميّة، ولكن الأموال بقيت فـي الخارج، موضحـاً أن هناك صراعات بيـن المجرمين الصغار ما زالت جارية، وخصوصاً في المناطق العربيّة.

الآن في الأسواق

المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية « مدار »

«إمّا نحن وإمّا هم»

معركة القسطل:

الساعات الأربع والعشرون الحاسمة

ترجمة: سليم سلامة

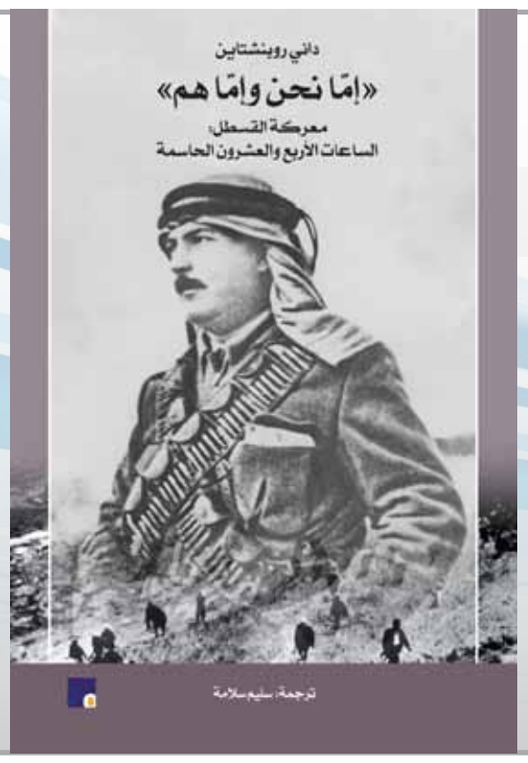

الأركيولوجيا في خدمة الصهيونية: خرافة متسادا نموذجاً

كتب أنس إبراهيم:

تقول الرّواية، التي يرويها المؤرّخ اليهوديّ الرومانيّ يوسيفوس فلافيوس، إنّ ٩٦٠ يهوديًا من جماعة السّيكاري من بينهم نساء وأطفال ورجال، انتحَروا في قلعة متسادا على قمّة هضبةٍ قريبة من البحر الميّت حتّى لا يأسرهم الجيش الرومانيّ. للقصّة مصدَرٌ تاريخيّ وحيد هو فلافيوس، وهي من أشهَرِ الأساطير/الخرافات الصهيونيّة اليهوديّة التي تمّ توظيفها حتّى قبل النّكبة العام ١٩٤٨ من قبل الحركة الصهيونيّة لغاية نسجِ رواية قوميّة بُطوليّة يهوديّة نقيضة للصّورة النمطيّة عن اليهوديّ الضّعيف غير المحارب.

إلّا أنّ هناك مقداراً من الشكّ حول حقيقة الأسطورة، داخل وخارج الأوساط الصهيونيّة وداخل وخارج نظام المعرفة الاستعماريّة المهيمنة. وبما أنّ الأركيولوجيا تُشكّل أحد الحقول المعرفيّة التي تخضَعُ لعلاقات القوّة وإنتاج المعرفة المهيمنة على حساب تلك المُهمّشة، فأسطورة متسادا هي أيضاً تندَرِجُ في إطار المعرفة الدولانيّة القوميّة التي توظّفُ تفسيرها التاريخيّ للأرض لتدعيم روايتها القوميّة النّقيضة لرواية السكّان الأصلانيين.

ويعتبر يغئال يادين الأب الروحيّ للأركيولوجيا الإسرائيليّة ما بعد العام ١٩٤٨، وكذلك من أكثر علماء الآثار الإسرائيليين دأباً على الرّبط ما بين الماضي التوراتيّ واليهوديّ وما بين الحاضر من خلال حفريّاته التي كان أهمُّها حملته في متسادا، وكذلك في حملته الأركيولوجيّة الأوسع في محيط المسجد الأقصى.

إلّا أنّ أسطورة متسادا لعبَت دوراً هامًّا قبل شُروع الأركيولوجيا الصهيونيّة في تأكيدها من خلال حفريّاتها، وكان ذلك في العام ١٩٤٠ عندما كانت هناك حاجة ماسّة لتضخيم الرموز اليهوديّة البطوليّة إلى حدّ هائل خلال العقدين الرّابع والخامس من القرن الماضي، بعد صعود الفاشيّة في أوروبا وتحديداً وُضوح التهديد الذي شكّله النازيون على اليهود في أوروبا. فبحسَبِ نحمان بن يهودا، بلورت الحركة الصهيونية في فلسطين آنذاك ما عُرف بـ«خطة الشمال» أو المعروفة بـ«خطّة متسادا»، والتي كانت نتيجة مباشرة للخوف الذي بثّته عصابة الهاغناه في أوساط اليهود من النجاح الذي أحرزه الفيلق الأفريقيّ النازيّ بقيادة رومل في شمال أفريقيا خلال العام ١٩٤١. كان ذلك في الوقت الذي بدا أنّ غزو ألمانيا النازية الذي قد يطال فلسطين يشكل تهديداً حقيقياً، وكانت الفكرة الأساسيّة للخطة هي تركيز الييشوف الصهيوني ضمن تجمّع قويّ ومحصّن حول جبل الكرمل وحيفا وربّما إخلاء النساء والأطفال إلى قبرص. وافترضت الخطّة ترسيم حدود تغطي منطقة تقارب مساحتها ٢٠٠ كليومتر مربع، بحيث يتواصل منها القتال ضدّ الألمان، حسب الاعتقاد السائد آنذاك، لأطول فترة ممكنة، في استيحاء للبطولة الأسطوريّة لليهود الذي فضّلوا الموت على العبوديّة في أسطورة متسادا.

رواية فلافيوس ورواية يادين الصهيونية

ارتبطَ عمَل يادين على الدوّامِ بخلفيّات سياسيّة إلى درجة يُمكِنُ وصفُ عمله بالأركيولوجيا الأيديولوجيّة التي تسعى إلى تدعيم الادّعاءات الصهيونيّة بأحقيّة اليهود في أرض فلسطين من خلال ربطِ نتائج حفريّاته بالقصص التوراتيّة وبقصص يهودية أسطوريّة أخرى؛ ما دفع البعض، ومنهُم البروفسور نحمان بن يهودا، عالم الاجتماع في الجامعة العبريّة، إلى التّشكيك في نتائجهِ البحثيّة في موقع متسادا، ونشر تفسيراتهم المُضادّة لتأويلاته وتفسيراته الأركيولوجيّة. وكان استنتاج بن يهودا أنّ يادين قد أخطأ ربّما عمداً، في تأويلاته الأركيولوجيّة لغاية خلقِ رواية قوميّة لمُساعدة دولة إسرائيل الفتيّة في اجتراح هويّة لنفسها.

لا تُشكّلُ قصّة متسادا مجرّد قصّة حفريّات أثريّة، فهي مثالٌ عن كيف يُلحِقُ الأركيولوجيون المعلومات التاريخيّة بنتائجهم البحثيّة وتأويل تلك التّفاصيل العاريّة من خلال تفسيرها في ضوء التّاريخ. فقد استخدم يادين كتابات فلافيوس، الجنرال اليهودي الذي تحوّل إلى مؤرّخ رومانيّ والذي كتب كتابين عن اليهود في القرن الأوّل الميلاديّ والذي يُعدُّ المصدر التاريخيّ الأوّل لما يمكن أن يكون وقّعَ على جبل متسادا قبل ألفيّ عام من الآن. وتُوضّحُ متسادا التداخل ما بين التّاريخ والأركيولوجيا؛ فبما أنّه لا يمكنُ التأكّد من صحّة ما كتبه فلافيوس تماماً، فبإمكان الأركيولوجيا إمّا دحضُ أو تأكيد النصّ القديم.

انتهت حفريّات متسادا في خمسينيّات القرن الماضي بإشراف يغئال يادين، واعتُبِرَت الحفريّات الأوسع في تاريخ الدّولة آنذاك، وربّما بمثابة مشروع أركيولوجي قومي. جذبت أعمال الحفر، التي شكّلت بحدّ ذاتها أسطورة قوميّة إسرائيليّة، مئات المتطوّعين من المدارس الثانوية الإسرائيليّة، الجيش الإسرائيلي ومئات المتطوّعين الدوليين من أميركا وبريطانيا وغيرهما من الدّول. وفي الوقت الحالي، يزور الموقع الأثريّ ما يقارب نصف مليون زائر سنويّا، وهناك عديد الجنود الإسرائيليين الذين يُفضّلون أداء قسمهم العسكريّ في ذلك الموقع.

مع انتهاء الحفريّات، اكتُشِفَ أنّ قلعة متسادا كانت بُنيت بالأصل من قبل الملك هيرودوت كموقع مُحصَّن يلجأ إليه في حالة اضطُر للهرب من القدس إلى مكانٍ آخر. لاحِقاً، تمّ الاستيلاء على القلعة من قبل جماعة السّيكاري، أو رجال السّكاكين، المتمرّدين ضدّ الإمبراطوريّة الرومانيّة خلال الثورة اليهوديّة الكُبرى في العقد السّابع من القرن الميلادي الأوّل.

تُشكّلُ رواية فلافيوس المصدر التاريخي الرّئيس لرواية متسادا، وفي نقيضها هناك الرّواية الصهيونيّة للأحداث مع تأويلاتها المختلفة. وبحسَبِ رواية فلافيوس هُناك عدد من العناصر الرّئيسة التي تغيبُ عن الرواية الصهيونيّة. أوّلاً، كانت متسادا جزءاً من ثورة فاشلة ضدّ الغزاة الرُّومان، ولم يكن سقوط قلعة متسادا إلّا النّهاية للثورة اليهوديّة – التي يُشكّكُ في نطاقها الواسع ويُلمّحُ إلى أنّها كانت تنحصِرُ في مجموعات متعصّبة قليلة العدد من الذين أغروا اليهود بالمشاركة في التمرُّد الذي كان عبثياً في وجه الإمبراطوريّة الرومانيّة بقوّتها الهائلة آنذاك. في المقابل، يميلُ بعض المؤرّخين الصهاينة الحديثين، من أمثال مناحيم شتيرن، إلى رفضِ هذا الإيحاء والتأكيد على أنّ الثورة اتسمت بشعبيّة هائلة ومن سوء حظّ اليهود في ذلك العهد أنّ الصّورة العسكريّة لم تكن في صالحهم.

ثانياً، كان اليهود المحلّيون آنذاك منقسمين إلى عدّة طوائف أيديولوجيّة متباينة، واعتاد فلافيوس استخدام مصطلح «السّيكاري» على نحو ثابت لوصف المتمرّدين اليهود الذين كانوا في قلعة متسادا. ثالثاً، كان استيلاء قوّات السّيكاري على قلعة متسادا بالقوّة سابقاً على انطلاق الثّورة الكبرى، أي في عام ٦٦ للميلاد، وذلك يعني أنّهم لم يهربوا من القدس بعد مقاومتهم للغزو الروماني، بل كانوا مجموعة من المتعصّبين المتمرّدين. إضافة إلى ذلك، فقد توزّطت جماعة السّيكاري في القدس في ارتكاب عدد كبير من أعمال العنف التي طالت اليهود وغيرهم ممّا أجبرهم على الرحيل عن المدينة والانتقال إلى متسادا قبل وقت طويل من الحصار الذي فرضه الرّومان عليهم فيها. ويذكُرُ فلافيوس أنّ جماعة السّيكاري كانت تغير على القرى القريبة منها وتنهبُ مؤونتها وتهجّرُ أهلها من اليهود أو غير اليهود. كذلك لا يتكلّم فلافيوس عن مدّة الحصار الذي فُرِضَ على متسادا، ويقترحُ البعض تقديرات معقولة تُشيرُ إلى مدّة تتراوح بين عدّة أسابيع أو بضعة أشهر. وأخيراً، ورغم أنّ فلافيوس يُشيرُ في كتاباته إلى ملامح «البطولة» التي سطّرها اليهود أثناء مقاومتهم للغزو الروماني آنذاك، إلّا أنّه لا يأتي على ذكر مقاومة جماعة السّيكاري للحصار الروماني أو أيّة معارك دارت خلال ذلك الحصار.

تعزّزُ المعلومة الأخيرة وحقيقة استخدام فلافيوس لمصطلح «اللصوص» في إشارته إلى جماعة السّيكاري المتحصّنة في قلعة متسادا، الفكرة التي تقول إنّ المتمرّدين الذين تموقعوا في متسادا كانوا يفتقرون إلى الرُّوح القتالية. إذ يعتقد نحمان بن يهودا أنّه كان في وسع القوّات المحاربة على جبل متسادا أن تقتل الأفراد غير المحاربين ثمّ تخرج لملاقاة الرّومان والاشتباك معهم مهما كانت النتائج. ولكنّهم فضّلوا قتل بعضهم البعض ولم يُقاتِلوا على الإطلاق. إلّا أنّ الرواية القوميّة الصهيونيّة تُسبغُ على حالة متسادا وصف «المعركة الأخيرة» وتحديداً على جماعة السّيكاري – التي يُفضّل آخرون تحاشي ذِكرها والتركيز على جماعة الغيورين التي تُوحي بمعان إيجابيّة أكثر من جماعة السّيكاري. يوحي مصطلح «المعركة الأخيرة» بنوع محدد من أنواع البطولة بنظر بن يهودا، إذ يتعيّن على المرء خوض القتال حتّى آخر قطرة من دمه أو السعي إلى إلحاق أكبر قدر ممكن من الضرر يستطيع إلحاقه بالعدو إن كان الموت محتوماً ولا مفرّ منه، وهو ما يتنافى ورواية متسادا التي يسردها فلافيوس والتي لا ترقى إلى منزلة «المعركة الأخيرة» ولا يمكنُ عدُّها كذلك. وأخيراً، يقتبس فلافيوس مقاطع مطوّلة من الخطابين اللذين ألقاهما إليعازر بن يهودا، واللذين كان لا بدّ منهما لإقناع ٩٦٠ إنساناً في قلعة متسادا بالإقدام على الانتحار، وهو ما يؤشّرُ إلى امتناع جماعة السّيكاري المبدئيّ عن قتل أنفسهم ما تطلّب إقناعهم أكثر من مرّة.

الأركيولوجيا في خدمة القومية

على النقيض من رواية فلافيوس لأسطورة متسادا تقدّمُ الصهيونيّة روايتها الخرافيّة القوميّة ويمكنُ تلخيصها كما يُلخّصُها نحمان بن يهودا كالآتي: «كان قادة الثّورة الكُبرى التي سرت شعبيّتها من طائفة الغيورين [الزيلوت]... وقد سحق الجيش الروماني هذه الثّورة، واحتل القدس ودمّرها مع الهيكل الثاني... وفرّ الغيورون الذين نجوا من حصار المدينة وخرابها إلى قلعة متسادا... ومن هناك انبرى الغيورون لمضايقة الرومان وشكلوا تهديداً قرّر الرومان بسببه حشد مجهودهم الحربي الهائل بغية تدمير متسادا. ونتيجة لذلك جمع الرومان جيشهم... ووصلوا إلى متسادا. وهناك، أحاطوا بالقلعة وضربوا عليها الحصار. وبعد ثلاثة أعوام من المعركة البطوليّة التي خاضتها ثلّة من الغيورين في وجه الجيش الروماني العاتي، أدرك الغيورون القابعون على جبل متسادا أنّهم كانوا في وضع ميؤوس منه... فإمّا أن يلقوا حتفهم على يد الرومان، أو أن يتحوّلوا إلى عبيد. وخاطب القائد إليعازر أتباعه وأقنعهم كلهم بأنّه ينبغي عليهم أن يموتوا ميتة رجال أحرار... قرروا أن يقتلوا أنفسهم، في موت تلفّه البطولة ويكفل حريّتهم، بدلاً من أن يُمسوا عبيداً تعساء». وعن هذه الأسطورة يقول موشيه دايان، رئيس هيئة الأركان الإسرائيليّة السابق: «لا نملك اليوم إلّا أن نشير إلى الواقع الذي يقول إنّ متسادا أضحت رمزاً لبطولة الشعب اليهودي ولحريّته، وهي تقول له: حارب حتّى الموت، ولا تستسلم. فضّل الموت على الأسر والحرمان من الحرية».

وبناء على ما سبق، يجري بناء رواية متسادا الخرافية كما يراها بن يهودا من خلال تحويل حدث تاريخي مأساوي إلى أسطورة بطوليّة، وتتحوّل ثورة سيئة الحظ إلى حرب بطوليّة، ويتحوّل الانتحار الجماعيّ بدلاً من القتال، إلى معركة أخيرة خاضتها فئة قليلة في مواجهة فئة كثيرة لتجتمع عدد من العناصر التي تجعلُ من أسطورة متسادا خرافة مؤسّسة في الرواية القوميّة الصهيونيّة. أوّلاً، كان المتمرّدون/مقاتلو الحرّية فئة قليلة وجنوداً شاركوا في معركة. أيضاً تغيبُ جماعة السّيكاري لِصالح جماعة الغيورين الذين يوحون بمعانٍ إيجابيّة من قبيل «الغيرة لنيل الحريّة». وتختفي المجازر وأعمال النهب التي ارتكبتها جماعة السّيكاري ويظهر المتحصّنون داخل القلعة كأنّهم آخر المدافعين عن مدينة القدس في وجه الغزاة الرومان رغم أنّهم كانوا طُردوا منها ولجأوا إلى القلعة قبل الغزو. يمتدُّ زمن الحصار في الخرافة إلى ثلاثة أعوامٍ بدلاً من بضعة أشهرٍ ويُصبحُ الانتحار خياراً لا مناصّ منه وليس هناك بديلٌ له. وبدلاً من خطابين ألقاهما إليعازر لإقناع المتردّدين عن قتل أنفسهم يكون هناك خطابٌ واحدٌ فقط عاطفيّ لأنّ التردّد ليس من شيم الأبطال.

وفي النّهاية يتحقّقُ الأثر المعرفيّ المُرادُ من الخرافة عند زيارة الموقع الأثريّ الذي تمّ تحويلهُ من قبل الدّولة خلال العقود الماضية إلى ضَريحٍ أثريٍّ يُدلّلُ على «البُطولة اليهوديّة» والرُّوح القوميّة اليهوديّة الحُرَّة. وبحسب نوعا نويمرك، فإنّ العلاقة بين علم الآثار وبين السياسة والقوميّة في إسرائيل تؤثّرُ تأثيراً بالغاً على المجتمع الإسرائيلي وقد أصبحت أداة مُساعدة في تأسيس العلاقة بين الشعب اليهوديّ والأرض. فمنذُ بداية القرن الـ٢٠، بدأ اهتمامُ المجتمع اليهوديّ بالحفريات الأثريّة التي اعتُبِرَت أداة لتصديق الحقّ اليهودي على الأرض، وشكّل علم الآثار أداة شرعيّة عقليّة – منطقيّة لممثّلي الصهيونية العَلمانيّة لحكاية بداية الشّعب. كذلك استُخدِمَت الأركيولوجيا لتجسيد التاريخ القديم المشترك لجميع اليهود في الشّتات وبالتّالي تأسيس الماضي المشترك لليهود أينما كانوا، كبديلٍ عن ماضي الشتات المُبعثَر. ذلك انعكس في خلق سلوكٍ نمطيّ برعاية وتشجيع الدّولة في إسرائيل لدى طُلّاب المدارس، والجيش الإسرائيليّ، والسيّاح للمشاركة في الحفريّات الأثريّة في طقوسيّة استرجاعيّة للماضي اليهوديّ في الأرض. كما تمّ إنشاء علاقة إيحائيّة رمزيّة ما بين المكتشفات الأثريّة والرموز الوطنيّة في إسرائيل، وتعاظمت أهميّة علم الآثار في إسرائيل مع تنامي الشعور القومي الصهيوني لمحاولة إثبات أنّ الماضي اليهودي في فلسطين سابقٌ للماضي العربيّ.

الأركيولوجيا كأداة لتعميق السّيطرة

لا يقتصِرُ عمل الأركيولوجيا الصهيونيّة على تأويل الموقع الأثريّ في فلسطين المحتلّة العام ١٩٤٨ بل يمتدُّ ليشمل الضفّة الغربيّة المحتلّة ومحاولة إقصاء الفلسطينيّ عن الأرض والمواقع الأثريّة لغاية الاستيلاء عليها أرضاً وتاريخاً. ويُبيّنُ تقرير سابق للمشهد الإسرائيليّ بعنوان: إسرائيل تنهب الأثريات الفلسطينيّة وتستخدمها كأداة لتكريس روايتها الصهيونيّة الممأسسة على استغلال علاقات القوّة القائمة على الأرض لغاية الاستيلاء على الموقع الأثري ومن ثمّ القدرة على تأويله تاريخياً بما يتناسب والرواية القوميّة الصهيونيّة، أولاً. وثانياً، تشريع الاستيطان الصهيوني في الضفّة الغربية بحجّة يهوديّة المواقع الأثريّة وانتمائها لدولة إسرائيل والشعب اليهودي. وأخيراً، إقصاء الفلسطينيين الأصلانيين عن تاريخهم، حاضرهم، وطردهم من أرضهم بحجّة الماضي اليهودي في الأرض وأحقيّة الشعب اليهودي فيها. إذن تعمل الأركيولوجيا كأداة لتعميق السيطرة الإسرائيليّة على أراضي الضفّة الغربيّة وتوسيع المشروع الاستيطاني، وفي ذلك تعتمدُ إسرائيل على استغلال الأركيولوجيا لتكريس روايتها التاريخية عن الأرض كأرضٍ أبديّة للشعب اليهوديّ. وبحسب التقرير، تشكّل السيطرة الإسرائيليّة على المواقع والموجودات الأثريّة في الضفّة الغربيّة أداة مركزيّة لإقصاء الفلسطينيين عن هذه المواقع والموجودات الأثريّة، وتتيحُ لإسرائيل تأويل وتصميم رواية الآثار التاريخيّة.

بحسب إريك كلاين، أستاذ الكلاسيكيّات والأنثروبولوجيا في جامعة جورج واشنطن، فقد شكّلت حفريّات يادين الاختراق الأوسع والريادي الأوّل من نوعه في مجال الأركيولوجيا الإسرائيليّة، تحديداً في الآليّات والوسائل التي استخدمها وفي عمله المعرفيّ الذي تلا انتهاء الحفريات والذي أسّس بشكلٍ واضحٍ لتداخل القوميّة الإسرائيليّة وحقل الأركيولوجيا بوصفه حقلاً أيديولوجياً. إلّا أنّ الدّمج الذي أقامه يادين بين القوميّة والأركيولوجيا لم يكن الأوّل من نوعه، بل ينتمي إلى نمطٍ شائع في الأركيولوجيا القوميّة الذي خلَقَ ما يعرف بالأركيولوجيا المُمأسسة كمجالٍ علميّ مستقلّ متبوعٍ بشبكة من الأدوات الدولانيّة وغير الدولانيّة، مثل المتاحف، المجتمعات الأكاديميّة، المجلّات الأكاديميّة، المواقع السياحيّة وغيرها من الأدوات التي ظهرت في أماكن كثيرة مثل الدنمارك وإيطاليا وألمانيا.

إلّا أنّ الحالة الصهيونيّة تظلُّ متفرّدة عن غيرها من الحالات التي فيها تندمجُ الأركيولوجيا بالأجندة السياسيّة، فكلاين يعتقد أنّ هناك نزوعاً لتحرير الأركيولوجيا من تأثير السّياسة والقوميّة، إلّا أنّ ذلك لا يكون ممكناً دائماً. ولكن، في الحالة الإسرائيليّة، فذلك يمكنُ أن يكون غير ممكن على الإطلاق في مجتمعٍ صهيونيّ يمينيّ متديّن ويمزُ، برأي كثيرين، في أزمة هويّاتيّة تجعلهُ في أمسّ الحاجّة إلى الخُرافة والأسطورة للتغلُّبِ على تناقضاته الدّاخليّة العميقة.

المصادر:

Decoding the ancient tale of mass suicide in the Judean desert, Eric H Cline, Aeon. https://aeon.co/essays/decoding-the-ancient-tale-of-mass-suicide-in-the-judaean-desert

انتحار جماعة السيكاري في متسادا وتأصيل خرافة قومية، نحمان بن يهودا، قضايا إسرائيليّة، (٧٣)، ٢٠١٩.

الحفريات الأثرية في القدس منذ العام ١٩٦٧: من مصنع الرواية التوراتية إلى مصنع الاستيطان، نظمي الجعبة، قضايا إسرائيليّة، (٧٣)، ٢٠١٩.

النشّاطيّة السياسية في علم الآثار في إسرائيل: من النظرية المقدسة إلى الممارسة السياسية، نوعا نويمرك، قضايا إسرائيلية، (٧٣)، ٢٠١٩.

إسرائيل تنهب الأثريات الفلسطينية وتستخدمها أداة لتكريس روايتها وللاستيلاء على الأراضي وتوسيع المستوطنات، تقرير خاصّ، المشهد الإسرائيليّ – مدار، ١٧ نيسان ٢٠١٨.

متسادا: الخرافة القومية تحذف وتضيف وتغيّر.

السياسات والأولويات في إسرائيل: الجهاز الصحي يقف عارياً في أزمة كورونا.

فشل تنفّسي حاد: انهيار المستشفيات والثمن الباهظ الذي تدفعه إسرائيل!

«المشهد الاسرائيلي» - خاص

[فيما يلي ترجمة خاصة بـ«المشهد الإسرائيلي» لأجزاء واسعة من التحقيق الصحافي الذي أعدّه رينان نيتسر ونشره موقع «شومريم - (حرّاس) مركز الإعلام والديمقراطية»، وهو يعرّف نفسه كـ«هيئة إعلامية مستقلة»]

«هذه حالة طوارئ وطنية. نحن في ذروة حرب مستمرة - حرب كورونا. إنها حرب من أجل الاقتصاد، من أجل الصحة. هذه حرب من أجل الحياة». هذه التصريحات أدلى بها رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو في ٢٤ أيلول ٢٠٢٠، عشية دخول الإغلاق الثاني لكورونا حيز التنفيذ. من الصعب تفويت الكلمة التي تكررت أربع مرات في هذه الفقرة فقط: الحرب. كذلك، ففي دراسة أجرتها البروفسور عنات جيسر- إدلسبيرغ من جامعة حيفا، وفحصت سلوك رئيس الحكومة في أيام الموجة الأولى بين آذار وحزيران ٢٠٢٠، كان الاتجاه مشابهاً: خلط المصطلحات الطبية التي لم تعتد عليها إسرائيل وبين الجيش الذي تعرفه إسرائيل جيداً والذي يدير حياة المواطنين في حالات الطوارئ، بكلمات مثل الحرب والصراع والعدو وبالطبع مشتقات جذر «نصر» وصولاً إلى النتيجة المرجوة.

لكن الأقوال شيء والأفعال شيء آخر. بمرور سنة واحدة بالضبط منذ اندلاع وباء الكورونا في إسرائيل، لا شك في أن هذه حرب صحية قد خطفت كل الأوراق وغيّرت الواقع إلى درجة لا يمكن إدراكها. لكن المعروف أنه أثناء الحرب، يتم توجيه موارد الأمة بالكامل إلى الدفاع والنظام العسكري من أجل الدفاع ضد العدو، فإن الجهاز الصحي، بكل فيالقه، أي المستشفيات في جميع أنحاء البلاد، جنباً إلى جنب مع الصناديق الصحية بالطبع، كانوا يقاتلون منذ عام ليس فقط ضد وباء عالمي بما تيسّر من المعدات والميزانيات والقوى العاملة المخففة، ولكن أيضاً يقاتلون ضد الدولة نفسها.

إسرائيل دولة العبث ليس غريباً فيها، ومع ذلك، في خضم أسوأ أزمة صحية في تاريخها، مع أكثر من ٥٤٠٠ قتيل ونحو ألف مريض في حالة حرجة، فإن صورة مديري المستشفيات جالسين لأيام طويلة في خيمة احتجاج في كانون الثاني الماضي، في ذروة موجة المرض، ليطالبوا بالميزانيات لدفع رواتب الطاقم الطبي والمعدات وموردي الأدوية، جعلت العبث يتفتت إلى أشلاء. يكفي أن نتخيل أن جنرالات هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي يتجمعون في معسكر احتجاجي في القدس ويتوسلون للحصول على ميزانية بسبب نفاد الذخيرة، فيما تهاجم جيوش العدو إسرائيل.

إليكم كلمات البروفسور عوفر ماريـن، المدير العام لمستشفى شعاري تسيدك في القدس، في لجنة الكنيست التي دُعي إليها في أيلول الماضي: «انظروا فقط إلى عنوان الجلسة: مشروع قانون التنجيع الاقتصادي. إنه مثل القول لرئيس هيئة الأركان في خضم الحرب، سيدي، لنكن أكثر نجاعة».

هل يمكن للمرء أن يتوقع المزيد من الكرم تجاه النظام الصحي من جانب قادة الدولة وفي الطريق أيضاً لتقصير النضالات المطولة التي كان مطلوباً من مديري المستشفيات خوضها؟ يحتدّ هذا السؤال أكثر على خلفية مليارات الشواكل التي طالب بها الجيش الإسرائيلي (مرة أخرى) في العام الماضي، بالإضافة إلى ميزانية الأمن الأصلية التي يدعمها رئيس الحكومة. الطائرات المقاتلة مهمة، وكذلك الغواصات، ولكن ماذا عن الحرب من أجل الحياة، حرب المستشفيات كما رأينا خلال الشهر الماضي لإدخال مرضى كورونا في الأجنحة المنهارة؟

قال الدكتور زئيف فيلدمان، رئيس نقابة أطباء الدولة ومدير قسم طب الأطفال في مستشفى شيبا: «في بداية الوباء، تم إبلاغ مسؤولي المستشفيات - امضوا قدماً، افعلوا كل ما يتطلبه الأمر، طوّروا وحدات العناية المركزة، جهّزوا مواقف السيارات لتصبح أقسام علاج، ووسعوا البنية التحتية. وعندما جاء المديرون لاسترداد الأموال، قيل لهم - نحن آسفون، لا نوافق. إنها لحقيقة محزنة أن يقوم مدير المستشفى، بدلاً من إدارة المستشفى طبياً، بالانشغال بسؤال من أين يأتي بالموارد لدفع رواتب أعضاء الطواقم الطبية وغيرها».

جميع المستشفيات في إسرائيل تعاني من نقص

هذا ليس نقاشاً نظرياً، بل نقاش يؤثر على حياة – وعلى موت - كل منا. في إسرائيل، على الرغم من قانون الصحة الحكومي والجهاز الصحي الذي يتلقى إطراءات لا حصر لها لحملته التطعيمية الناجحة، هناك معدل وفيات غير ضروري بنسبة ٢٠٪ من بين مرضى كورونا - نتيجة لنقص القوى العاملة وقلة الموارد في المستشفيات. ربما يجب عليك قراءة هذا مرة أخرى للاستيعاب: كان من الممكن إنقاذ واحد من كل خمسة أشخاص، من بين أكثر من ٥٤٠٠ شخص ماتوا بسبب كورونا - وفقاً لبيانات البحث التي نشرتها لأول مرة الصحافية روني ليندر في يناير في TheMarker. توصلت الدراسة، التي قادها البروفسور عيران سيغال من معهد وايزمان، إلى جانب فرق بحثية من جامعة تل أبيب والتخنيون، إلى أنه من بين ٦٢٠ إسرائيلياً ماتوا بسبب كورونا في المستشفيات بين ٩ أيلول و٢٨ تشرين الأول، ربما توفي ١٣٠ مريضاً دون داعٍ.

لقد دخل جهاز الرعاية الصحية إلى الوباء عندما كان يتضور جوعاً بشكل مزمن من ناحية الميزانية. فالمستشفيات في إسرائيل كما يتضح من هذا التحقيق بمرور عام على تفشي كورونا، تعاني من عجز منهجي، مزمن. لا يواجهون هذا العجز بالضرورة في ظروف استثنائية مثل الكورونا أو حالات الطوارئ الأخرى، بل إن هذا هو الطريق الذي مهدته الدولة.

يتكون جهاز المستشفيات في إسرائيل من ٢٧ مستشفى عاماً (باستثناء مستشفيات أمراض الشيخوخة والأمراض النفسية). أحد عشر منها مملوك للحكومة (بما في ذلك تل هشومير وإيخيلوف وولفسون ورمبام)، ثمانية مملوكة لشركة الصندوق الطبي كلاليت للخدمات الصحية (بما في ذلك بيلينسون ومئير وسوروكا وكابلان)، وثمانية مستشفيات هي عامة مستقلة (سبعة منهم، باستثناء أسوتا أشدود، تملكها شركة الصندوق الطبي مكابي) وهذا يعني أن المستشفيات في الدولة تدار وفق ثلاثة أنظمة مختلفة، تختلف حالتها وميزانيتها.

دعونا نمضي قدماً ونكتب ببساطة: كلها تعاني من عجز. وفقاً لتقرير مراقب الدولة من العام ٢٠٢٠، أبلغت المستشفيات عن عجز منذ أكثر من عقد، مع عجز إجمالي يقدر بين ٤ مليارات و٥ مليارات شيكل كل عام. وبحسب تقرير نشرته وزارة الصحة في كانون الثاني الأخير، والمتعلق بالعام ٢٠١٨، بلغ العجز في المستشفيات الحكومية نحو ١,٩ مليار شيكل في ذلك العام، وفي المستشفيات المملوكة لكلاليت ٢,٢ مليار شيكل والمستشفيات العامة المستقلة نصف مليار شيكل.

يتم إغلاق العجز في المستشفيات الحكومية كل عام من قبل الدولة، التي تضخ الأموال فيها (وتعمل كمالك لها وواضع الأنظمة لها؛ وهي مشكلة مزمنة نوقشت كثيراً ولم يتم حلها بعد). مستشفيات كلاليت تتلقى مساعدة من صاحب الملك – الصندوق نفسه ومساعدة جزئية من ميزانية الدولة. الجناح الثالث، المستشفيات العامة المستقلة، التي تديرها منظمات غير ربحية أو مؤسسات، غير مؤهلة للحصول على مساعدة منتظمة من الدولة. يتم تقديم هذه المساعدة لها أحياناً كجزء من برامج الإشفاء أو اختبارات الدعم وتكون مشروطة بفعاليتها. لقد سعوا لسنوات للحصول على تمويل مساوٍ للمستشفيات الحكومية، معرّفين أنفسهم بأنهم «ربيب» في نظام الرعاية الصحية. ومع ذلك، فهي تتمتع بالعديد من المزايا التي لا تتوفر في المستشفيات الحكومية، بما في ذلك إمكانية تقديم الخدمات الطبية الخاصة، وحقيقة أن أجور العمال لا تحددها معايير سلك خدمات الدولة.

في العام ٢٠٢٠، العام الأول لكورونا، أبلغت المستشفيات عن عجز أكبر من أي وقت مضى، بعد ارتفاع حاد في الإنفاق وانخفاض حاد في الإيرادات. الخسائر الكبيرة لها عدة أسباب: توقف النشاط الاختياري (العمليات الجراحية غير العاجلة) لعدة أشهر، حسب تعليمات وزارة الصحة للقيام بذلك؛ انخفاض نشاط العيادات الخارجية، وانخفاض التوجه إلى المستشفيات نتيجة للخوف من جانب المرضى الذين يصلون، وضعف نشاط الشركات الصحية التي تسمح للمستشفيات بتقديم الخدمات الطبية في فترة ما بعد الظهر؛ توقف السياحة العلاجية التي اختفت بشكل شبه كامل، ووقف التبرعات من الخارج وتراجع إيرادات المرافق التجارية وتأجير المساكن ومواقف السيارات الموجودة داخل المستشفيات.

في الوقت نفسه، طُلب من المستشفيات إنفاق الكثير من الأموال مثل بناء أجنحة وإضافة بنية تحتية لضرورة مواجهة الكورونا، ومضاعفة الأسرّة وتأهيلها، وشراء معدات الحماية، وتجنيد حراس ومفتشي أمن، وتوقيع اتفاقيات أجور جماعية خاصة لفترة كورونا. في الصيف، بعد الموجة الأولى من الوباء والاستعدادات للموجة الثانية، قدرت المستشفيات العجز الناجم في جميع المستشفيات بمبلغ ٢ مليار شيكل إضافي. كما ذكروا، فإن التعويض الذي وُعدوا به مقابل مصاريف كورونا لم يصل، وكان لا بد من خوض معركة ضد وزارة المالية من أجل الحصول عليه.

أبلغت بعض المستشفيات عن قصور، إلى حد الانهيار، في حين يجب أن نفهم أن متانة المستشفيات هي جزء من اعتبارات الحكومة حين تقرّر وضع بلد بأكمله في الحجر الصحي وتجميد الاقتصاد والتعليم والترفيه.

«وباء الكورونا وما رافقه يجب أن يعلمنا درسا»

يقول البروفسور غابي بن نون، خبير اقتصاديات الصحة وأحد مهندسي قانون التأمين الصحي ونائب مدير وزارة الصحة السابق: «عمليات الإغلاق لها سببان: الأول هو وقف انتشار المرض والثاني هو تسطيح المنحنى والسماح للنظام الصحي بامتصاص الكثافة المرضيّة وعلاج المرض بحيث يكون هناك عدد كافٍ من الأطباء والممرضات والأسرة وما إلى ذلك. لكن عنصر إهمال النظام الصحي كسبب للإغلاق، موجود في البلاد أكثر بكثير من أي مكان آخر بسبب تآكل البنية التحتية هنا. لولا ذلك لما كان أي حديث عن انهيار النظام ولتسنى استيعاب المزيد من الأمراض ومعالجتها بشكل معقول مع البنية التحتية القائمة».

يتفق مع هذه الأقوال البروفسور نداف دافيدوفيتش، خبير الصحة العامة والباحث في علم الأوبئة في جامعة بن غوريون وعضو مجلس إدارة («كابينيت») أزمة كورونا. وهو يقول: «لقد وصلت الكورونا وكشفت حالة جهاز الرعاية الصحية المهمل. إنها معجزة إلى حد ما أن يعمل هذا الجهاز بالطريقة التي يعمل بها».

ردا على السؤال: ما الذي تغير في كورونا؟ يقولون إن الخسائر الكبيرة وانخفاض العائدات أوصلتهم «من حافة الهاوية إلى الهاوية»، على حد تعبيرهم. فلمدة ستة أشهر، ذهبوا مراراً وتكراراً إلى اجتماعات ومناقشات في المكاتب الحكومية. وكانت التصريحات حادة وغير عادية. فقد قال مدير المستشفى الإنكليزي في الناصرة، البروفسور فهد حكيم، في جلسة للجنة المالية عقدت في آب: «تلقينا طعنة في الظهر من وزارة المالية، أشعر بالخجل من أن أكون مديراً لمستشفى هذا العام».

ويضيف حكيم: «لقد أوصلتنا الكورونا إلى مكان مستحيل. لقد دخل الجهاز الصحي فترة الوباء جائعاً وطفت الفجوات على الفور. جئنا بالحقيقة ووضعناها على الطاولة. أخبرت وزارة المالية: النقاش بينكم وبين أنفسكم. نحن قناة لصالح صحة السكان في إسرائيل أنتم تقررون ما هي الصحة التي تريدونها، لا يمكنكم الفصل ما بين المسؤولية والميزانية. أنا لا أستطيع أن أكون مسؤولاً عن مريض يأتي إليّ وليست لدي ميزانية، لا أستطيع إعطاءه الماء دون شرائه، والكهرباء بدون دفع ثمنها. في مستشفيي، لا أريد أن أخبر الموظفين، الأشخاص الذين يواجهون الفيروس وجها لوجه، أنني أقلص لهم نصف مناوب أو أقلّص ممرضة مناوبة، وهو ما يترجم في النهاية إلى مشكلة صحية».

توصلت وزارة الصحة إلى حلول لمحنة المستشفيات. من بين أمور أخرى، كجزء من مناقشات الميزانية، سعوا إلى تخصيص مليار شيكل لهم لكنهم واجهوا معارضة من وزارة المالية، وكذلك إنشاء آلية تعويض في أعقاب الوباء. ولكن سرعان ما تقرر أن تذهب إسرائيل إلى صناديق الاقتراع، ولا توجد ميزانية للدولة، وبالتالي يتم التصرف بميزانية انتقالية مستمرة ومحدودة.

«ينبغي تشكيل لجنة تحقيق في النظام الصحي»

بعد أشهر طويلة من المطالب التي لم يتم الرد عليها، أقام سبعة مديرين مستقلين لمستشفيات عامة خيمة احتجاجية أمام مقر المالية. جرى هذا في كانون الثاني، عندما سجل فيروس كورونا ذروة تفشٍّ جديدة خاصة في القدس - حيث يعمل مستشفى هداسا ومستشفى شعاري تسيدك. في ذروة الصراع، أعلن المديرون أن المستشفيات التي يديرونها لن تستقبل سيارات الإسعاف والمرضى الجدد، إلا في الحالات القصوى التي تعتبر منقذة للحياة. وقد تكرر استخدام كلمة «العار» في تصريحات المحتجين.

وبحسب مصدر قريب من الموضوع، عقد مسؤولو المالية محادثات منفصلة واجتماعات ليلية عاجلة مع بعض المسؤولين السبعة. وزعموا، من بين أمور أخرى، أن مدير مستشفى ما «يخدع» الآخر؛ وأنه لا يجب عليك الذهاب مع هذا المدير؛ إنه لا يدفع للمستشفيات الصغيرة وعليك أن تنخرط في النضال مع الكبار والعكس صحيح.

لم تنجح محاولة «فرق تسد» هذه التي قامت بها وزارة المالية. حتى فترة الكورونا خاض كل مدير مستشفى حربه على حدة. والآن بعد أن تكاتفوا معاً، حصلوا في نهاية كانون الثاني على الأموال. وفقاً للاتفاقية، ستتلقى المستشفيات العامة المستقلة ميزانية إضافية بقيمة ٩٦٠ مليون شيكل من الدولة للعام ٢٠٢١. وكجزء من الاتفاقية، تقرر إنشاء لجنة عامة لفحص وضعها وضرورة تطبيق المساواة بين جميع المستشفيات في الدولة.

قال وزير المالية يسرائيل كاتس في نهاية الاحتجاج: «حوّلنا أكثر من مليار شيكل إلى وزارة الصحة لتقوية المستشفيات. لقد حشدت شخصيا لمساعدة المستشفيات العامة»، مضيفا أنه «كان يجب على الجهاز الصحي أن يكون أفضل. أن يكون على استعداد لقدرة استيعاب المستشفيات».

يقول البروفسور حكيم: «كان من الممكن إنهاء هذه القصة قبل ذلك بكثير». وأضاف «منذ ستة أشهر على الأقل ونحن نجتمع في جلسات مع وزارتي المالية والصحة. لم يكن ضرورياً أن نصل إلى حالة لا تستطيع فيها سيارات الإسعاف الوصول إلى المستشفيات، ولا المعدات والكهرباء».

إن الإصلاح المطلوب يجب أن يكون شاملا. كما خرج مديرو المستشفيات الحكومية للاحتجاج خلال فترة كورونا وقاموا بمظاهرة مشتركة تشكل سابقة أمام وزارة المالية بخصوص عائدات المستشفيات، فالآن وقد ظهر الجهاز الصحي عارياً في أزمة كورونا، على حد قولهم، لا داعي للاستمرار في نموذج ثبت فشله ويجبرهم على الاستمرار في حالة عجز داخلي.

حولت وزارة المالية حتى الآن نحو ٢٠ مليار شيكل إلى الجهاز الصحي استعدادا للقتال في كورونا، ووافقت على إضافات لنحو ٢٠٠٠ ممرضة ونحو ٦٠٠ طبيب ونحو ٣٠٠٠ سرير مستشفى. تم تحقيق بعض هذه المعايير فقط بعد مناورة وليّ الذراع. فقط في أعقاب إضراب الممرضات في تموز، أعلن وزير المالية كاتس ووزير الصحة يولي إدلشتاين عن معظم المعايير الإضافية.

يقول البروفسور غابي بن نون، «اليوم نحن على مفترق طرق. هناك خطان للاستجابة لأزمة كورونا: الأول أنهم سيأتون ويقولون، لقد استُثمرت أموال كثيرة في كورونا وبالتالي لا يوجد خيار، سيتعين على الدولة قطع جميع الخدمات الاجتماعية. والسيناريو الثاني هو أنهم سيقولون: لقد توصلنا إلى الاستنتاجات الصحيحة؛ يجب الحفاظ على جهاز صحي قوي حتى في الأوقات الروتينية وليس فقط في حالات الطوارئ، وبعد ذلك سيتعين عليهم تقديم الموارد. هذا يعتمد على الحكومة وما إلى ذلك. واعتبارات سياسية أخرى». في السنوات الأخيرة، وعلى مدار عدة حملات انتخابية، لم نشهد حدوث ذلك.

ويقول: «لقد حان الوقت لأن يكون جهاز الرعاية الصحية على رأس أولويات الدولة. ولم تعد هذه مشكلة بالنسبة لمستشفى دون الآخر، أو لمدير دون الآخر، ولا حتى لطرف دون الآخر. كانت أولوية الدولة في مجال الصحة منخفضة نسبياً على مر السنين. نرى هذا في البيانات: أرقامنا بالنسبة إلى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية منخفضة للغاية، وهذا يحتاج إلى التغيير».

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959
هاتف: 2966201 – 2 – 00970
فاكس: 2966205 – 2 - 00970

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4
وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdop

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع
وزارة الخارجية النرويجية
THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY TO THE PALESTINIAN AUTHORITY

محتوى المشهد الاسرائيلي لا يعكس بالضرورة موقف وزارة الخارجية النرويجية